الجلسة السادسة والستون

- **التاريخ** : الثلاثاء 10 رمضان 1419 (1998/12/29)
- **الرئاسة** : السيد أحمد القادري الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : ثلاث ساعات وخمس دقائق ابتداء من الساعة الثانية عشرة وخمس دقائق زوالا.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

* * *

* **السيد الرئيس** :

..وقبل الإنتقال إلى هذه الأسئلة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ما ورد على المجلس من مراسلات.

* **السيد الأمين** :

شكراً للسيد الرئيس،

توصلت رئاسة المجلس من السيد الوزير الأول بمشاريع القوانين التالية :

- مشروع قانون رقم 97/15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية.
- مشروع قانون رقم 98/19 بتغيير وتتميم القانون رقم 15/10 المتعلق بالماء.
- مشروع قانون 98/22 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاقية التبادل الحر بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مصر العربية الموقعة بالقاهرة في 2 صفر 1419 الموافق لـ 27 ماي 1998.

كما توصلت الرئاسة من فريق التجديد والتقدم الديمقراطي بمقترح قانون يقضي بتعديل الظهير الشريف بمثابة قانون بشأن التعليم الإجباري.

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 22 دجنبر 98، إلى 29 منه :

- عدد الأسئلة الشفوية 53.
- عدد الأسئلة الكتابية 12.
- عدد الأسئلة الشفوية التي تم سحبها 5.

وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد الرئيس** : :

شكراً للسيد الأمين.

قبل الإنتقال إلى جدول أعمال الجلسة، توصلت الرئاسة بطلب إحاطة المجلس علماً بقضية طارئة تقدم بها السيد رئيس فريق الأصالة، الأستاذ محمد الجوهري. لكم الكلمة السيد المستشار.

* **المستشار السيد محمد الجوهري** :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

الموضوع موضوع الإحاطة يتعلق بموقف موقف التلفزة القناة الثانية من مجلس المستشارين، هذا الموقف الذي نسجله في التغطية الغير المتوازنة والغير الشاملة والواضحة لنشاط مجلس المستشارين، فكثير من السادة وكثير من المشاهدين والمتتبعين والسياسيين يلاحظون بأن القناة الثانية المغربية لاتعطي لمجلس المستشارين ما يستحق من العناية ومن الإهتمام بأنشطته، على خلاف القناة الأولى التي بطبيعة الحال تقوم بواجبها وتعطي للمجلس ما يستحق، وعلى سبيل المثال التظاهرة أو الجلسة الإستثنائية التي عقدها مجلس المستشارين أخيراً في الأسبوع الماضي للتضامن مع الشعب العراقي، فلم تكن التغطية كافية، بل إنه وقع أحيانا تجاهل بعض المواقف التي كانت لابد أن تسجل، إلى جانب وقائع أخرى ليس هذا مجال لسردها، ولاذكرها.

نعتبر أن المؤسسات المغربية كلها مؤسسات متكاملة، مؤسسات الصحافة، ومؤسسات التشريع، والمؤسسات التنفيذية يجب أن تعمل كلها في توازن وفي تناسق وفي انسجام ويكمل بعضها بعضا.

ولذلك أثرنا أن نثير هذا الموضوع بهذا الشكل ملتمسين بطبيعة الحال من المسؤولين عن القناة الثانية أن يتفهموا وأن يحاولوا تدارك ما نحن نضعه كملاحظات بالنسبة لتغطية وتتبع أنشطة مجلس المستشارين. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار المحترم رئيس فريق الأصالة، الرئاسة سجلت ملاحظتكم، وستنقل إلى مكتب المجلس لإتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد.

قبل بداية الجلسة أود أن أعلن أن المجلس الموقر سيتوقف في الساعة 1 إلا 10 دقائق، ويبتدئ جلسته في 1 والنصف، وذلك لأننا اليوم يوم 10 رمضان ستقوم الحكومة في الساعة الواحدة بزيارة الضريح للترحم على بطل التحرير المغفور له جلالة الملك محمد الخامس، وكذلك أعضاء مكتب المجلس الذين سيزورون الضريح للترحم على بطل التحرير في الساعة 1 والربع، ولهذا سنعمل إلى حدود الواحدة إلا عشر دقائق ونتوقف على أن نستمر في العمل متاعنا نبدأ العمل متاعنا على الساعة الواحدة والنصف.

نقطة نظام السيد المستشار. تفضلوا.

* السيد المستشار (في إطار نقطة نظام) :

أستسمحكم السيد الرئيس،

أستسمح زملائي المستشارين،

والسادة الوزراء،

كون أننا نستغرب في الفريق الكونفدرالي قبل أن نحتج على أنه يوم الخميس الماضي في لجنة الأسئلة تم الإتفاق على برمجة سؤال أني يتعلق بظاهرة تسريح العمال وإغلاق المؤسسات، لكن مع الأسف لم يبرمج هذا السؤال، ولهذا سؤالنا هو من هي الجهة المخول لها أن تسحب السؤال أو أن تغير من الأسئلة الآنية أو العادية التي تم الإتفاق حولها في اللجنة، فإذا كانت جهة أخرى فلاداعي أن نستدعى في للجنة الأسئلة، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

السيد المستشار المحترم،

نذكركم بأن مسطرة الأسئلة الآنية محددة في النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ذلك أن عندما تجتمع اللجنة التي أشرتم إليها تحيل الأسئلة الآنية إلى الحكومة، والحكومة هي التي تخبر المجلس بالأسئلة الآنية التي ترغب بالإجابة عنها، وأعتقد الآن أننا توصلنا بسؤال واحد آني وهو المبرمج اليوم، أما سؤالكم فهو لازال مطروحاً على الحكومة، وننتظر أن يأتي جواب الحكومة في الجلسة المقبلة إن شاء الله.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يتضمن جدول أعمال حصة الأسئلة الشفوية الأسبوعية، وسنعرض في إطار الأسئلة الآنية بسؤال آني واحد في قطاع الفلاحة.

إذن أعطي الكلمة للسادة المستشارين المحترمين السيدين رحو الهيلع، وأحمد رحالي البوهالي، فليتفضل أحد المستشارين بطرح سؤاله المتعلق بتأثير الجفاف على تربية الماشية.

* السيد المستشار :

شكراً السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

مع مرور الأسابيع استفحلت أزمة الجفاف، والمخلفات ديالوا تاتصبح أكثر حدة، والمتضرر الأول منها كاتبقى هي الماشية، وبحيث المراعي انعدمت، والأمراض بدات تصيب الماشية بالخصوص قطيع الماعز، الحكومة فالمساعدة ديالها سبق لها خفضات من الثمن ديال الشعير المستورد من النوع الرويزة، وهذا الشعير هذا كايستعملوا الكساب كمادة تكميلية، بحيث تيراعي الماشية ديالوا بالنهار وفالعشية تاعطيها شوية ديال الشعير باش يكمل، اليوم مابقا ما يراعي فالمادة التكميلية أصبحت مادة أساسية، ونظراً للكمية اللي خاص يشريها الكساب فالثمن لم يبقى في متناول الجميع، وبالخصوص الكسابة الصغار وتنعرفوا جميع بأن الكساب في حالة الجفاف تيبيع شي باش يعيش شي من القطيع ديالوا، والعيوب ديال هاذ الشعير هذا أنه ما تيسمنش،

فيعني الكساب ما تيبقا عندوا ما يبيع، لأن الشاري الوحيد فحالة الجفاف هو الگزار، فيعني من غيروا ماكاينش اللي يساوموا، وفهاذ الحالة ما كرهناش في إطار المساعدة اللي تاتقدمها الحكومة، واللي تنتمناو اتعاد فيها النظر، ماكرهوش الكسابة باش يتضاف لهاذ المساعدة العلف المركب بحال السيكاليم، بحال الفصة الجافة، إلخ...

وفي هذا الإطار تانطرحوا السؤال على السيد الوزير عن التصور اللي عند الحكومة وعند الوزارة، واش كاين شي تصور جديد لمساندة ومساعدة الكساب؟ ولتدارك الموقف وإنقاذ الماشية من الضياع؟ وشكراً.

* **السيد الرئيس :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

* **السيد سعيد اشباعتو الوزير المكلف بالمياه والغابات :**

شكراً السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

فعلاً على إثر الظروف الصعبة اللي كيعيشها قطاع تربية المواشي بسبب تأخر الأمطار خلال بداية هذا الموسم، قررت وزارة الفلاحة تقوية وتعميم برنامج إغاثة الماشية الذي كان يوجد حيز التنفيذ في المناطق الشرقية والجنوبية والأطلس المتوسط، إلى مجموع جهات البلاد، وذلك بتغطية الخصاص الكلئي لهذه الفترة الخريفية وبداية الشتاء.

وهذا البرنامج مكون من عدة عمليات :

أولاً عملية مؤطرة من طرف الوزارة بتوزيع ما يناهز مليون و500 ألف قنطار من الشعير، وفي شبابيك مفتوحة، وبثمن 130 درهم، وعلى جميع وجل مناطق المملكة المغربية، وهذا العملية هذه كتطلب للدولة غلاف مالي متاع 66 مليون درهم، وعمل هذا من الفوائد متاع البرنامج هذا هو الحد من إرتفاع ثمن الشعير، وبغيت نفتح واحد القوس للسيد المستشار المحترم على النوع متاع هذا الشعير هذا، إلى قارناها مع الشعير متاعنا المغربي، مايخص الطعمة هو أحسن من الشعير المغربي اللي هو منتوج في بعض المناطق الجافة، أو شبه الجافة، ثم فيما يخص الأعلاف أو تغذية القطيع تنظن أن العملية الحسابية سهلة، إن كان الواحد يوكل القطيع متاعوا 50% من الوحدات العلفية اللي هي مشتراة، و50% من المراعي، وبثمن تاع 250 درهم، كما أمكن الواحد يغذي الماشية متاعوا 100% بـ 130 درهم هذا أهم مايمكن للواحد إدير، وتم إذن الآن اقتناء تقريباً ما يعدال 500 و50 ألف قنطار من هذا الشعير المستورد.

ثم هنا عملية ثانية هي أن الدولة تتحمل مصاريف نقل هذه الأعلاف من الموانئ إلى الأماكن ديال الإستعمال، وهذا العملية غادي تكلف الدولة 85 مليون درهم، وهذا تتهم الأعلاف كلها بما فيها الشعير، والأعلاف المركبة.

وهناك عملية ثالثة في هذا البرنامج هذا هي تقوية برنامج توريد الماشية باستعمال الشاحنات الصهريجية، وكذلك تهييء وصيانة نقط الماء، وحتى هذا البرنامج هذا تيكلف الدولة ما يناهز 25 مليون درهم.

ثم هناك عملية رابعة وهي يعني برنامج صحي، اللي الوزارة تاتقوم به كالعادة، والحمد لله حتى الآن ماتمش تسجيل أي مرض معدي على مستوى المملكة ككل، ولكن الوزارة غاتقوم بواحد البرنامج متاع التلقيح بداية من منصف شهر يناير المقبل، وغادي يهم جميع التراب المملكة المغربية، وكنظن أن هذا البرنامج هذا يعني غادي يكون فعالية وخاصة مردودية من الناحية الاقتصادية متاع التربية اللي غادي يقوموا بها السادة مربيي الماشية.

أما فيما يخص شطر من سؤالكم السيد المستشارين المحترمين فيما يخص دعم الأعلاف المركبة، فهذا العملية عملية **أولاً** صعبة إلى يعني نظرنا للقدرات الإنتاجية متاع الوحدات الصناعية متاع الأعلاف المركبة مايمكن لينهاش يعني تلبي الطلب الآن، والطلب السريع اللي هو قايمة به، ومدعماه الوزارة في إطار هذا البرنامج هذا.

ثانياً التكلفة غاتكون تكلفة مرتفعة.

وثالثاً إذا كان يعني هذيك الكمية ضئيلة إذا مباشرة فالإستفادة ماغاديش تكون استفادة متاع جميع مربيين الماشية، وغادي يكون داكشي منحصر على ضواحي المدن، كما هو معروف

يعني سابقاً في التدخلات اللي كانت قامت بها الوزارات السابقة، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير.

هل هناك تعقيب السيد المستشار تفضل.

* المستشار السيد :

شكراً السيد الرئيس،

شكراً السيد الوزير،

على الإيضاحات والأرقام اللي عطيتونا، غير تيبقى فبالنسبة للعلف المركب، فسبقنا عشنا واحد التجربة واقيلا في 95 وكانت الحكومة قدمات هذا العلف هذا، وكيظهر لي ماكايصعبش الاستعمال ديالوا بالخصوص أن الكسابة كايطالبوا به، أما بالنسبة للبرنامج اللي هدرتوا عليه فاستبشرنا به خيرا، ولكن راه ما يقرر في الرباط، وما ينفذ في الديور وفي الدواوير إمكن تايبقى شيء آخر، راه حتى الشعير ذاك الكساب الصغير راه ماتايشريهش بـ 130 درهم مع الأسف لأنه في تيتحط الشعير، تيتحط فالمراكز ديال «لسكال» فالتعاونيات، هذا اللي جاري فالمناطق أنا تانگول ماهو تيتحط تما تايجي هذاك الكوميرسون تايشريه تايديه للسوق تايگول ليه راه عندي ألف فرنك ديال الترونسبور، وعندي ألف فرنك متاع الرباح أنا، هي تيشريه بـ 150 درهم، لأن الكساب الصغير اللي غادي يشري 3 القناطر ولا 4 ماغاديش يكري كاميو ويمشي «لسكال» غادي يطلع عليه بكثر من ثلاثة آلاف ريال، غير هذا القضية تاهي خصنا تنظروا فيها وشكراً.

* السيد الرئيس :

التعقيب للسيد الوزير.

* السيد الوزير :

فيما يخص الشطر الأول تاع التعقيب تاعكم السيد المستشار، كانظن أن دعم الأعلاف المركبة غير ممكن، لأن قدرات الإنتاج كانعاود مايمكن ليهاش تلبي هاذ الطلب اللي هو طلب مهم فيما يخص هذا الظرف هذا، ثم فيما يخص الإستفادة تنظن بأن الآن الوزارة راها موظفا قدرات التخزين اللي متواجدا في جميع المراكز الفلاحية، ونقول لكم بأن في بعض المناطق الآن راه الناس دايرين براح باش يعلموا الناس بأن كاين الشعير موجود بـ 130 درهم، إذن الأمور أن شيئا ما تغيرات، وغادي نعيشوا مزال هذا الأيام هذا وندیروا تقييم، ونشوفوا كيفاش مرت العملية، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

حضرات السيدات والسادة،

ننتقل إلى بقية الأسئلة العادية نستهلها بسؤال في قطاع المياه والغابات يتعلق بالظروف الصعبة في الإنتقال والتعيين بالنسبة للتقنيين العاملين في القطاع الغابوي للمستشارين المحترمين السيدان محمد قرو، والحاج الزكراوي، فليتفضل أحد المستشارين لطرح هذا السؤال.

* السيد الرئيس :

شكراً السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارون،

سؤالنا الموجه للسيد الوزير نحاول أن نسلط من خلاله الضوء على بعض المتاعب التي تتحملها فئة من مستخدمي قطاع المياه والغابات الذين هم الأعوان والتقنيين.

بالفعل السيد الوزير إن هذه الفئة من المستخدمين مطالبون بأن يرابطوا على قمم الجبال، ومختلف الأماكن المنعزلة كل العزلة على كل المرافق السوسيو اقتصادية، لأن واجبه المهني يحتم عليهم ذلك، لكي تتم المحافظة على ثرواتنا الغابوية واستدامتها للأجيال القادمة.

لكن عندما يعود العون أو التقني رب أسرة وأولاده في سن التمدرس، يصبح محاصراً بين الأمرين واجبه الوطني وواجبه العائلي، وتصبح مزاولة مهامه مصدر متاعب اجتماعية ومادية إلى غير ذلك، ولقد سبق لنا أن تطرقنا في مناسبات عديدة إلى الظروف

الإجتماعية والمهنية المتسمة بصعوبة التعقيد بالنسبة للتقنيين العاملين في القطاع الغابوي، وخاصة في المراكز البعيدة على القرى، وذلك فيما يتعلق باختيار مراكز تعيينهم في أول الأمر أو فيما يتعلق بانتقالهم ذلك أن الوزارة الوصية لاتعير أي اهتمام لظروفهم الاجتماعية والصحية خلال عملية توزيعهم أو انتقالهم، في الوقت الذي يفترض الحرص على مصلحة القطاع مراعاة الحالات الخاصة سواء في جانبها الصحي أو الإجتماعي حتى يتمكن هؤلاء من أداء الأدوار الموكولة إليهم في ظروف ملائمة، وهو ما سينعكس لامحالة إيجابياً في المحافظة وصيانة هذا القطاع الحيوي.

وبناءاً على هذا ألا تنوي وزارتكم سن خطة مضبوطة أثناء عملية التعيين والإنتقال تراعي فيها مقاييس ومعايير محددة ومضبوطة لتنجب الوقوع في حالات الآنف ذكرها؟ وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير :

شكراً السيد الرئيس،

شكراً السيد المستشار المحترم،

الوزارة الوصية عندها عشر شهور، إذن إمكن شاركت في انتقالات تاع سنة وحدة والتعيين تاع سنة وحدة، وفي آخر السنة إمكن إيكونوا بعض الأغلاط، ولكن احنا غادي نعملوا جميع إن شاء الله باش نتفادوهم.

أما فيما يخص التعيينات متاع خريجي المدارس تاع التكوين داخل الوزارة، هي فعلاً كاتعمل على حسب ثلاثة معايير :

المعيار الأول هو متطلبات المصالح متاع المياه والغابات.

المعيار الثاني هو اختيارات المعنيين بالأمر، ثم كذلك الوضعية الإجتماعية متاع التقنيين والمهندسين، وبغيت نقول للسيد المستشار المحترم أن احنا واعيين يعني بالظروف اللي كايعيشوا فيها هذا المستخدمين متاع الوزارة، ولكن هذه هي المهنة متاعهم هما غابويين والغابة ماموجوداش فالرباط، ولو أن المعمورة هنا ولكن الغابة راها فالجبال، هذا ماكايعنيش أننا ماغاديش نطرقوا للظروف متاعهم وناخذوها بعين الإعتبار.

فيما يخص الإنتقالات كاين جوج المستويات متاع الإنتقالات، كاين انتقالات مابين الجهات الغابوية يعني كاينتقل السيد من جهة لجهة، وهذه كتدرس على المستوى المركزي تيشاركوا فيها السادة المديرين الجهويين، ولكن تايتخاذ بعين الإعتبار دائما يعني مصلحة متاع الوزارة ومتاع القطاع ككل، وكذلك الوضعية متاع السادة العاملين في هذا القطاع.

ثم هناك انتقالات داخل المديريات الجهوية، وكنظن أن السادة المديرين هما على وعي وعلى علم على وضعية الموظفين متاعهم، وبغيت نقول للسيد المستشار أن هذا الناس هانوا مديورا فيهم الثقة، ولكن في شيء اللي هو أهم من هذا، ألا وهو تدبير الثروة الغابوية، كيفاش يمكن لينا نديروا فيهم الثقة فيما يخص تدبير الثروة الغابوية، أو ماناديروش فيهم الثقة فيما يخص تدبير الموارد البشرية وهي شيء أساسي، ولكن رغم هذا كله احنا في الوزارة إن شاء الله غادي نعملوا جميع مع الجمعيات متاع المهندسين والتقنيين، وكذلك الأطر متاع الوزارة باش نشوفوا بعض المعايير اللي ماشي يعني نتراجعوا على مايقوم به السادة المديرين، ولكن نعاونهم شيئاً في سميتوا باش يكون هذاك يعني الإنتقالات تكون موضوعية، وتكون بعدالة وبواحد المنظور يعني متاع الحالة الإجتماعية متاع المستخدمين في هذا القطاع، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

التعقيب للمستشار لكم الكلمة.

* السيد المستشار :

شكراً السيد الرئيس،

شكراً السيد الوزير على الإجابة ديالكم أنا اللي بغيت نگول لكم، مثلاً مابغيتش نگول بأننا ماكاين العدل ولا ماكاينش الثقة فهاذوك اللي مسيرين المديريات الجهوية، لاأقول ذلك، أقول بأنما خاص معايير ولكن خاص حتى منهجية، لأن بعض الأحيان المديرية الجهوية، ولا المراكز ولا المقاطعات ماعندهمش مثلاً كايجي واحد كايگول لهم أنا ما نقدرش نمشي لتما لأن عندي ولادي كيقراو،

خصني إلى نبقى فذاك البوست حقيقة هو دخل باش يخدم القطاع الغابوي باش ينمي، ولكن حتاهو إنسان حتى هو مواطن مغربي له الحق أن يكون رب أسرة، له الحق في تمدرس أولاده، ولهذا خص منين يوصلوا ولادوا للتمدرس خصنا نشوفوا البديل واحد اللي عاد دخل جديد نصيفطوه لداك الجبل، ويهبط هو للآخر، ولكن بعد الأحيان المديرية ماكتوفر على هذا المثل الجدد ولا اللي ماعندهمش ولادهم في التمدرس.

ولهذا خاص واحد المنهجية واحد الاستراتيجية زعما على الصعيد الوطني، على الصعيد الوزارة باش فالمثل يتمد باش يكون باش حقيقة التنقلات باش يكون واحد يعني واحد «لاسيركيلاسيون» واحد «لانفورماسيون» واحد «لاسيركيلاسيون» حتى ديال الأطر ديال التقنيين والأعوان على صعيد جميع المديريات، واحنا عندنا اليقين بالفعل بأن الوزارة هي حديثة العهد، واحنا عندنا اليقين فيكم، وشكراً السيد الوزير.

* **السيد الرئيس :**

التعقيب للسيد الوزير لكم الكلمة.

* **السيد الوزير :**

تانهضروا على التمدرس متاع ولاد الناس اللي خدامين في المياه والغابات، أنا كانضمهم معا هذوك الناس اللي مشاو عندهم باش يشتاغلوا معهم، خصوا يتمدرس الجميع، ولهذا غادي يعيش يعني نفس المناخ والحالة اللي كايعيشوها ذوك الناس، ماغاديش نفرقوا ما بين هذا السيد الغابوي، وهاذوك السكان اللي هما ساكنين خصنا ننظروا للجميع.

فيما يخص حقيقة تدبير عقلاني على حسب المعايير اللي هي تقنية، وكذلك الحالات الإجتماعية متاع السكان تنظن أن في جميع القطاعات خصها تكون 10 حتى لـ 15% متاع الأماكن اللي كيبغيوا الناس يمشيوا لها وكل إدارة إدارة مايمكن لهاش تلبي هذا الرغبات لأن حقيقة كلشي كايبغي يمشي لذوك الأماكن، ولهذا أنا متفق معكم فيما يخص المعايير الموضوعية وبما فيها الكفاءة والعمل النبيل، وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد الرئيس :**

شكراً السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى قطاع الإقتصاد والمالية بسؤال حول عدم قيام مدرسة الضرائب بدورها في التكوين، للمستشار المحترم السيد الرحيم الطور، فليتفضل ببسط تساؤله.

* **المستشار السيد الرحيم الطور :**

شكراً السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

حضرات السيدة والسادة المحترمون،

سؤالي يدور حول الأسباب التي تحول دون قيام مدرسة الضرائب بدورها التكويني، لاأحد يجهل الدور التمويلي لتكاليف الدولة الذي تلعبه مديرية الضرائب في الوقت الحاضر، وقد تزايد هذا الدور خاصة بعد إنعاش الإستثمار، وتكاثر المقاولات، وسلك سياسة الخوصصة، وقد كثر الحديث عن هذه المديرية في الآونة الأخيرة، وكان من أهم الجوانب التي شملها الإهتمام مسألة تكوين العاملين بها، وكذا مسألة مايسمى بالتكوين المستمر على اعتبار أن ضعف التكوين عند هؤلاء في المادة الجبائية شكل ويشكل أحد عوامل الصراع بين الإدارة والملزمين، وقد تنبأنا خيراً حينما علمنا أن الوزارة الوصية، قد قامت ببناء مدرسة خاصة بالتكوين في المادة الجبائية بمراكش.

والآن وقد تم الإنتهاء من أشغال بنائها وتجهيزها منذ مدة، ومع ذلك فإن مديرية الضرائب لازالت تلجأ إلى الطرق التقليدية في التكوين، ومؤخراً قد توظف فوج يزيد عن 300 مفتش غير أن تكوين هذا الفوج لم يمر عن طريق المدرسة المحدثة، علماً وكما سبق وأن قلنا أن المدرسة تتوفر على جميع وسائل التكوين بما فيها المؤطرين.

اذا نتساءل السيد الوزير المحترم : ماهي الأسباب التي حالت دون قيام هذه المدرسة بدورها التكويني؟ وشكراً.

* السيد الرئيس :

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

تتوجه بالشكر للسيد المستشار اللي عندو اهتمام بهذا المركز التكويني بمراكش، كان طرح النقاش داخل اللجنة المالية ديال المجلس، ثم الآن هو تيطرحوا، وهذي فرصة باش نقول بأنه حقيقة مسألة التكوين فالإدارة ديال الضرائب مسألة ضرورية، لأن الموظفين خاصة الجدد يجب أن يتعرفوا بطبيعة الحال على الآليات وعلى القوانين وعلى الممارسات، هذا التكوين في إطار اللامركزية أولاً وقبل كل شيء تيوقف على مستوى المديريات الجهوية، هذا أول التكوين، أما بالنسبة لمركز التكوين بمراكش اللي فدوره هو مرتبط بالتكوين المستمر، اللي تيهدف بالأساس إلى تمكين جميع الموظفين ديال المديرية ديال الضرائب من التنمية ديال القدرة متاعهم من أجل تحسين وتأهيل مستوى خدماتهم، ومسايرتهم للمتغيرات القانونية اللي تاتكون سنويا، خاصة فالقوانين المالية، واعتباراً كذلك التطور المحيط الإقتصادي.

فهذا الإطار فهذا المجال نظمت ثمان دورات تكوينية في الشهور الأخيرة بمساعدة أطر مغربية أو أطر أجنبية في عدة مواضيع منها القانون المالي مثلاً، سياسة الإعلام في المجال الضريبي، تحسين طرق الإستقبال، تقنية البحث والتقنين والتحقيق الجبائي وكيفية مراقبة الشركات، ومؤشرات التنظيم والتسيير غير فهذا الشهور الأخيرة.

وفي هذا الإطار كذلك كاين واحد الشراكة واحد التعاون كذلك مع المنظمات الدولية اللي تيمكن ليها تمد بالإمكانيات البشرية التكوينية متاعها المديرية، واللي غادي تعطي فالمستقبل إن شاء الله إمكانية لتقوية أعمال هذا المركز ديال التكوين ديال مراكش.

ومن المهم أنا اللي تنبغي نقول أنه تنتاهز فرصة هذا السؤال باش نقول بأنه من المهام اللي على عاتقنا إن شاء الله تطوير التكوين في قطاع الضرائب، لأنه الهدف متاعنا هو خلق واحد الثقافة جديدة، مابين الملزم أو مابين الإدارة ديال الضرائب، وهذا الثقافة تتطلب كذلك تحسين التكوين بالنسبة للعاملين داخل هذا القطاع، شكراً.

* السيد الرئيس :

حالة إقناع الشركات المحدثة والمتعاطية لنشاط يحكمه قانون الصفقات العمومية للمستشار المحترم السيد إدريس مرون، فليتفضل.

* المستشار السيد إدريس مرون :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

هذا سؤال يتعلق بالوضعية الحالي ديال الناس اللي تايخلقوا الشركات الصغار فحاليا الخطاب الرسمي ببلادنا أصبح ينصب أكثر من أي وقت مضى على ضرورة دفع الشباب لأخذ المبادرة الحرة، وخلق شركات صغيرة متوسطة من أجل المساهمة في التخفيف من حدة البطالة ببلادنا التي أصبحت تمس أزيد من 18% في الوسط الحضري وحده.

.. وقد اتخذت إجراءات في هذا الإتجاه تتعلق خصوصاً بمنح القروض للشباب في هذا الإطار، وبحماس متزايد خلق بعض من هؤلاء شركات يرتبط نشاطها أساساً بالقطاع العام للجماعات المحلية، ويتعلق الأمر على الخصوص بتزويد بعض الإدارات بالخضر والفواكه والصفقات الصغيرة للخدمات، أو وسائل التنظيف، وما إلى غير ذلك من الخدمات البسيطة للغاية، ولاتتطلب التقنيات الخاصة ولاتزيد أغلفة الصفقات المتعلقة بها عن ماهو في قدرة الشركات المعنية، ومع ذلك فقد استحال على هذه الشركات الإقلاع، وأصبحت في طريقها إلى الإفلاس، بل هناك من أفلس، وعاد من جديد لتعزيز صفوف العاطلين بعدما انطفئت شعلة حماسه وثقته بنفسه بسبب الرفض المتكرر لمشاركته في الصفقات المعلن عنها بدعوى غياب المستندات.

إننا نعتقد أن بعض الموظفين بالمصالح الخارجية للوزارة، بوزارة المالية الذين يقفون وراء هذه الكارثة لايقدرون هول المصائب التي يلحقونها بالإدارة المستفيدة من الخدمات نفسها أولاً لأنهم يعملون على الحد من المنافسة ويحولون دون إمكانية ظهور عناصر جديدة مثقفة بإمكانها تطوير طريقة ووسائل العمل من أجل خدمات أفضل.

كما أنه يحطمون طموح الشركات الصغيرة التي سرعان ما يصبح أصحابها متابعين من طرف البنوك، كل ذلك اعتماداً على الإستعمال الخاطئ للفصل 11 من المرسوم رقم 2/76/479 بتاريخ 19 شوال الموافق لـ 14 أكتوبر 76 المتعلق بصفقات الأشغال والتموين والخدمات لصالح الدولة، والذي يرمي أساساً إلى التأكد من قدرة المقاولة على إنجاز مشاريع ذات أهمية مالية أو تقنية، وذلك بالإدلاء بشواهد يسلمها مهنيون مختصون.

لذلك نسائلكم السيد الوزير المحترم : ألا ترون أنه من الضروري أن تقوم وزارتكم وفي أسرع وقت لوضع حد لهذه الوضعية التي إذا استمر السكوت عليها ازداد ضحاياها، ولو بإصدار دورية تعطي شرحاً إيجابياً وواضحاً للفقرة «ب» من الفصل 11 من المرسوم المذكور، والتي تهم على الخصوص الملف التقني الذي يصحب العروض المقدمة من طرف المقاولات؟ والسلام، شكراً السيد الرئيس، شكراً السيد الوزير.

* <u>السيد الرئيس :</u>

الكلمة للسيد الوزير.

* <u>السيد وزير الاقتصاد والمالية :</u>

السيد الرئيس،

أنا انتبهت بطبيعة الحال للأهمية ديال السؤال اللي طرحوا السيد المستشار، اللي تيشير بالأساس لبعض المشاكل ديال الشركات الصغيرة أو المتوسطة المحدثة، واللي تيرتبط نشاطها أساساً بالقطاع العام، أو بالجماعات المحلية، تيتعلق مثلاً بتزويد الإدارات بالخضر ولا بالفواكه أو بعملية تنظيف إلى آخره، وتيظهر من خلال هذا السؤال بأنه بعض هذا الشركات تتواجها صعوبات من طرف الإدارات في المشاركة في الصفقات العمومية لعدم توفرها على المستندات التقنية.

أنا تنتبه لأهمية السؤال وبطبيعة الحال هذا الشركات يجب حمايتها لأنه كذلك كتعلب دور فالتشغيل من المؤكد لكن لابد كذلك نعطي بعض التوضيحات، ما كاين تناقض مابين ماقلت سابقاً هذا التوضيحات لأنه حقيقة المشرع في المرسوم ديال الصفقات العمومية السابق لأن الآن دابا عندنا مرسوم ابتداءاً من هذا الأسبوع من بعد المصادقة عليه من طرف المجلس الوزاري، تيفرض بأن تطلب الإدارة من المشاركين في الصفقات العمومية المستندات التقنية، حتى تستطيع أن تحيط نفسها بجميع الضمانات من أجل إنجاز سليم وفعال للأعمال المراد إنجازها، وخاصة إذا كانت هذه الأخيرة تستدعي مبالغ هامة وتقنيات خاصة.

لكن بالرغم من هذا الأشياء اللي مقررة من طرف المرسوم الصفقات العمومية، لكن المستندات لايمكن أن تطالب بها الإدارة إذا كان الأمر يتعلق بأعمال بسيطة يمكن تنفيذها بموجب سندات طلب أو إذا تعلق الأمر بأعمال لاتتطلب تقنيات معينة أو ذات كلفة منخفضة.

كما أن هناك مرسوم آخر في 16 يونيو 1994 المحدث بموجبه نظام تكييف وتصنيف مقاولات البناء والأشغال العمومية، هذا المرسوم يعفي المقاولات الحديثة النشأة من الأداءات بالمستندات التقنية، ويسمح لها باستسلام شهادات مؤقتة للتكييف والتصنيف عوض عن تلك المستندات.

من هذا التوضيحات اللي يمكن ليا نقول لكم السيد المستشار لأن مصالح المراقبة التابعة لمصالح وزارة الإقتصاد والمالية لاتطالب بالأداء بالمستندات التقنية إلا إذا طالبت بها الإدارة المستفيدة نفسها فقط، ونصت عليها بصريح العبارة في كناش التحملات، وخاصة عندما يتعلق الأمر بطلبات المنافسة، فإذا الإشكالية مطروحة بالأساس مابين الإدارات بالأساس، والشركات التي تتعامل بها في إطار كناش التحملات، لكن يمكن أن أقول لكم بأنني انتبهت للإشكالية اللي نتوما طرحتوها. شكراً.

* <u>السيد الرئيس :</u>

هناك تعقيب للسيد المستشار لكم الكلمة.

* المستشار السيد إدريس مرون :

السيد الوزير ذكر بالمصالح ديالوا، لأن احنا عندنا أدلة ديال مجموعة ديال الصفقات اللي رفضتها المصالح ديال المالية على اعتبار أن ماعندهاش الوثائق التقنية الكافية، علماً بأن المشاريع مكتعداش 15 أو20 مليون السنتيم، ففقط يجب التذكير المصالح بالإيجابية ديال القوانين اللي كاينة. وشكراً.

* السيد الرئيس :

تفضل. المستشار المحترم لكم نقطة نظام.

* السيد المستشار (في إطار نقطة نظام) :

السيد الرئيس،

إلى سمحتي عندي نقطة نظام، أريد أن أخبر الرئاسة بأن السيد حاجي صاحب السؤال الموجه للسيد وزير الصناعة والتجارة متغيب نظراً لأسباب صحية، وشكراً.

* السيد الرئيس :

الرئاسة ستطبق مقتضيات النظام الداخلي، وسيحال السؤال إلى الجلسة المقبلة.

الآن أقترح على المجلس نظراً لالتزام الحكومة والالتزام أن نتوقف على أن نشرع في عملنا ابتداءاً من الساعة الواحدة والنصف.

نشرع في أعمال هذه الجلسة، وننتقل إلى سؤال يتعلق بقطاع المالية والإقتصاد، يدور حول التدابير المتخذة لحماية المقاولة الوطنية هو موضوع تساءل المستشارين المحترمين السيدان سيمون ليفي، والحسين الحداوي، الكلمة لأحد المستشارين. تنستسمح للمجلس الموقر باش نتسامحو مع المستشار السيد سيمون ليفي فيما يتعلق بالوقت، نظراً لأنه غادي يبذل مجهود لإلقاء سؤاله باللغة العربية. تفضل.

* المستشار السيد سيمون ليفي :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

التدخل ديالي اليوم تيتعلق بالمقاولة الوطنية المنظمة، والجو غير العادي اللي عايشة فيه، أوكانطلب من السيد الرئيس و الحضور الكريم إستمحوا معايا فالوقت القانوني على قبل هذا النقطة وطنية مهمة جداً.

السيد الوزير،

المقاولات الوطنية حاضرة من الإستقلال هذه 42 سنة في بناء البلاد، وإلى المقاومة الوطنية جابت الإستقلال للمغرب، المقاولة الوطنية جهزاتوا كلوا وبناتوا مع جلب الحكومات بلى معاونة ولاحماية، اليوم سيدنا نصره الله في الخطاب الأخير ديالوا فمراكش كيطلب منا باش نخذموا 255 ألف عاطل في العام، مابين فيهم 25 ألف من حاملي الشهادات، والمقاولات الوطنية واجب تشارك في هذه العملية باش تلبي نداء صاحب الجلالة حفظه الله، لأنه هي اللي غادي تكلف بأكبر عدد، ولهذا كنطرح للسيد الوزير المحترم السؤال الأول :

واش الحكومة وجدات شي برنامج باش تحمل المشاكل المالية للمقاولات؟

كاتعرفوا السيد الوزير المحترم، المقاولة الوطنية عليها واحد الحمل كبير وكثير ديال السوائل، البنك بالتسليف بالفوائد ديال 12% وزيد عليها الطاكس هي 15%، La CNSS 18%، وفي أي تأخير عليها 3% فالشهر الأول، أو 1% كل شهر هي 15% الضرائب أو الفوائد التأخير عليها حتى هي 15% أو هادشي السبب ديالوا هو التعطال دالخلاص دالإدارة والمكاتب ديالها.

السيد الوزير المحترم،

واش هذا المقاولة الوطنية قادرة على جميع هذا المصاريف فالوقت اللي الرباح دالصفقات العمومية ما كايتعدى 3 إلى 5% أو ما كيتخلص على 6 شهور 8 شهور عام أو الزيادة؟ والمقاولة الوطنية بكل عدالة وديمقراطية واجب حتى هي تحسب الفوائد على التعطيل ديال الخلاص Les Intérêts Moratoires باش الأجالات اتحترم لامن جهة الدولة، ولامن جهة المكاتب ديالها، وحتى من جهة المقاولات، وهذه السيد الوزير المحترم خصها ضروري تدخل في القانون المالي، أوزيدون المقاولات الوطنية هي اللي كتخلص الطرف

الكبير ديال الضرائب، والطرف الكبير ديال الفوائد، وملزومة تحفظ على العامل وتحمل المصاريف ديالوا سوى كاين الخدمة سوى ماكاينة الخدمة.

السيد الوزير المحترم،

السؤال الثاني ديالي هو واش الحكومة وجدات شي برنامج لحماية المقاولات؟ لأنها كاتشكي من المنافسة الغير الشريفة اللي مسؤولة بجميع المشاكل اليوم، واللي الدولة مشاركة فيها، من جهة مع القطاع الغير المنظم اللي ما عليه مسؤولية، وكيقدر إيطيح الثمانات فالصفقات العمومية، وماعليهش نفس الحمل اللي على المقاولة الكبرى اللي عندها 1500و800 خدام، وهادشي لأنه خلطنا مابين المقاولات الكبار والمقاولات الصغار بلا تصنيف وبلا تسقيف non Plafonement ≠ Son Séléction ومن جهة أخرى تزادت لينا المقاولات الأجنبية، اللي حلينا ليها البيبان بلا شروط أو بلا قانون، وفصلنا ليها الصفقات العمومية على قياسها.

السيد الوزير،

المقاولات الوطنية قبل المقاولات الأجنبية، ولكن في خدمة اللي ماتعرفش ليها، أو شي تكنولوجيا جديدة أو بشي مشاريع اللي يجيبوا التمويل ديالها بـ 3% أو 4% على 20 أو 30 عام فالمصلحة العامة، ماشي فالخدمة اللي عندنا الإختصاص فيها، ونلوحوا الصفقات ديال 30 أو 40 مليار أو كثر، واحنا كانعرفوا اليوم باللي المقاولات الوطنية ماقدراش مالياً وحتى بنكة وطنية مايمكن تمولها.

هذا المقاولات الأجنبية اللي تنشجعوا بهذا الصفقات الكبيرة راه مساعدها الحكومات ديالها بمعاونة غتصدرها للخارج L'Aide à L'Expaquiation أو البنكات ديالها بالسلف رخيص ديال 4 أو5% أوقل، أو ليفورنيسور الممولين ديالها بالثمانات مناسبة، فالوقت اللي المقاولة الوطنية مزال مضاربة مع المسطرة الإدارية ديالنا اللي طويلة والخلاص اللي ديما معطل والثمانات اللي طايحين، والصفقات اللي مامدروسين، واللي كيخلقوا المشاكل كبار للمقاولات مع البنكات، لأن المداخيل ديالهم مابقاوش مضمونين.

لهذا ونظراً للتصليحات اللي عطينا لهذا المقاولات الأجنبية باش اتنفس مع المقاولات الوطنية في المغرب، كايخص الحكومة تحمل المسؤولية ديالها باش تحمي المقاولات الوطنية أو توجد لها جميع الظروف السياسية والمالية لتصديرها للخارج حتى هي باش يمكن لها تشارك فالصفقات الدولية، وداخلاً واجب على الدولة والمكاتب ديالها :

أولاً احترموا الأسبقية اللي منصوص عليها في الإتفاقات الأفضلية دالگات لسنة 1994 في مراكش.

ثانياً إقسموا الصفقات العمومية الكبرى باش تخدم عدد دالمقاولات الوطنية فعوض وحدة أجنبية.

ثالثاً إلزموا على المقاولات الأجنبية باش اتسامح مع المقاولات الوطنية في الصفقات العمومية، وهذه هي السيد الوزير المحترم المنافسة الشريفة. وشكراً.

* **السيد الرئيس :**

الكلمة للسيد وزير الإقتصاد والمالية، ونتسامح معه كذلك في الوقت.

* **السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

لا، لا، ماتسامحش معايا في الوقت لأنه أولاً بغيت نقول للسيد الرئيس أنا على أي حال تنتفهم تساهله مع السادة المستشارين، ولكن لابد كذلك في العلاقات مابين الحكومة والمجلس نتافقوا على بعض الضوابط، فالسؤال اللي عندي مكتوب فيه 3 ديال السطور، السؤال اللي المنافسة غير الشريفة ويتعلق بالمقاولات الأجنبية وتحدياتها، التعليق ديال السيد المستشار شار فيه لعدة أشياء، وباش نجاوب غادي ماغانكونشاي فالمستوى باش نجاوب في 3 دقائق أولى حتى لـ 5 دقائق ولكن إلى بغيتيوا في يوم، لأنه تكلم على كل الملفات لذلك مافيها باس نتافقوا على ضوابط بعض الأشياء على أي حال إمكن لينا نتكلموا على نتائج تأخر الأداءات من طرف الإدارات، إمكن لينا نتكلموا على مشاكل البنوك، يمكن لينا نتكلموا على العلاقات مع صندوق الوطني للضمان الإجتماعي، يمكن لينا نتكلموا على الصفقات، يمكن لينا نتكلموا على قوانين عدة أشياء تكلمت عليها، فلذلك أنا غادي نبقا في نقطتين اللي جاوني في الأسئلة اللي مطروحة هذا ماشي لايعني بأنه مايمكن ليش نجاوب على النقط الأخرى.

فالسيدين المستشارين كيطرحوا أولاً كون أن المقاولة المغربية مريحة، تمحنات من طرف المنافسة الغير الشريفة هذه هي العبارة، هذا تيطرح لينا بطبيعة الحال بالأساس المنافسة غير الشريفة أولاً وقبل كل شيء الوسائل المستعملة خاصة من طرف إدارة الجمارك، لحماية المقاولة المغربية خاصة من التهريب، بطبيعة الجمارك تتدير مجهودها، ولكن أنا معاكم بأنه كاين صعوبات كبيرة خاصة بالنسبة للمعطيات اللي عندنا فالمناطق اللي هي عزيزة كذلك على بلادنا المناطق الشمالية، الشي اللي أنه كاين مشاكل اجتماعية بطبيعة الحال اللي كاتجعل بأن التعامل مع الإشكالية ديال التهريب ماشي مسألة سهلة جداً، مع العلم أنه تنتفهم المشاكل اللي مطروحة من طرف المقاولين المغاربة، كذلك مانساوش بأنه فالسنوات الأخيرة وقع التخفيض ديال الحقوق الجمرك بالنسبة لأكثر من 500 مادة مصنوعة في المغرب، هذا من النتائج من طبيعة الحال العمل على حماية المقاولة المغربية، إلى جانب الدور اللي تتقوم بها الإدارة ديال الضرائب لمحاربة كذلك التملص الضريبي.

لكن في إطار تطويق المنافسة غير الشريفة يجب أن نعمل على إعطاء إمكانية باش الناس اللي تيعملوا فالمقاولات غير المنظمة إيوليوْ تيعملوا كذلك في الإطار المنظم، وهذا الإطار هذا بطبيعة الحال مثلاً كاين القانون ديال السلفات الصغيرة اللي الآن بصدد دراستوا من طرف البرلمان بغرفتيه، هذا القانون يقدر يكون الأداة من الأدوات توسيع المجال ديال النشاط المنظم بالنسبة لواحد العدد ديال القطاعات الغير المنظمة.

بالنسبة للسؤال المكتوب والمتعلق بالمقاولات الأجنبية يمكن أن أقول بطبيعة الحال لأنه المغرب بطبيعة الحال كاين حرية التعامل، ولكن من المؤكد لأنه القوانين المتعامل بها تتعطي أكثر الامتيازات للمقاولات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت أجنبية أو مغربية، ولكن هنا كذلك نعطي أمثلة المجلس الوزاري اللي تعاقد أول أمس كان واحد القانون واحد المرسوم ديال الصفقات، الصفقات الآن صودق عليها من طرف المجلس، وأعتقد هذا من النصوص الأساسية اللي أنا غادي نكون سعيد باش نتكلم عليها أمام مجلسي البرلمان، هذا النص هذا تيعطي التفضيل للمقاولة المغربية 15% أي إلى وقع تساوي شروط العمل وفالأسعار مابين مقاولة أجنبية والمقاولة المغربية يعطى الآن التفضيل للمقاولة المغربية بطبيعة الحال، بغيت كذلك نشير اليوم هذا الصباح قبل ما جيت لهنا كان اجتماع ديال المجلس الإداري ديال الصندوق المركزي للضمان اللي عندو إمكانيات باش إساعد المقاولات المغربية لمساعدتها على تأهيلها وعلى عصرنة طريقة تسييرها مع الأسف الملاحظ أن الكثير من المقاولات المغربية لاتعرف النشاط الذي يقوم به هذا الصندوق، في حين أنه هو بجانب البنوك مستعد يصاحبها ويسايرها فهذا العملية.

فإذا كاين واحد العدد ديال المجهودات اللي ممكن ولكن كذلك خص المقاولة المغربية تكون في المستوى ديال الإستفادة من الإمكانيات اللي تيمكن الدولة تعطيها، هذا لايعني بأننا خصنا مانطسنطوش عليها في مطالبها والمشروعة بطبيعة الحال لحمايتها ولدعمها دعماً للإقتصاد الوطني، شكراً السيد الرئيس.

* **السيد الرئيس :**

السيد الوزير استعملتوا 2 المرات الوقت المخصص لكم.

هناك تعقيب، تفضل السيد المستشار.

* **المستشار السيد سيمون ليفي :**

السيد الوزير المحترم،

المقاولات الوطنية المنظمة هي الضمانة لاستقرار العمل وهي اللي خصها توصل المغرب للمنافسة العالمية، والدولة والمكاتب ديالها هما الضمانة الاستقرار المقاولات، وهما المحرك الخدمة الداخلية، ومع الأسف كانشوفوا المقاولات الكبرى كتوقف أو كتسرح العمال ديالها، أو كايكبر المشكل ديال التشغيل اللي بغينا نحلوا لأنه كايتزادوا لينا هذا العمال على حاملين الشهادات، وهذا العمال المشكل ديالهم كبير على قبل الأغلبية فيهم عندهم أسر ديال 6 أو 7 النفوس أو كثر، ولهذا المقاولة الوطنية الكبرى اللي عندها التجهيزات الكافية والاختصاص ومخدما عدد العمال، كتطلب من الحكومة تعطي التعليمات ديالها باش المقاولات الوطنية تسلف وتسقف والصفقات العمومية الكبيرة تكون Des Marchés Cadres الصفقات المثبتة مدروسين فالمستوى دالمقاولات الوطنية الثمانات مناسبة وميزانية موجودة وآجالات محدودة، وهذه هي أحسن طريقة باش يتحل المشاكل ديال الأرخاص العريض، وأحسن عريض اللي صعيب يتطبق فبلادنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخوات والإخوان المستشارون،

راه في صـــالح هذا الدولة الإدارات والمكاتب باش تكون المقاولات الوطنية بصحة سليمة، وقادرة بالمسؤولية ديالها تقنياً ومالياً واجتماعياً، ولهذا الحكومة وجب عليها :

أولاً تسهل مسطرة الإدارة باش المقاولات الوطنية يتخلص فالوقت القانوني، على قبل هذا الجو الغير العادي قتلنا به عدد المقاولات الوطنية الكبيرة، اللي مبقاوش يتشاركوا فالصفقات العمومية، وكيخرجوا الخدامة أو علقوا معاهم الوزينات، و«لديستخيبيتور» أو «ليفورنيسور» أو «لزامبورتاتور»، على قبل الثمانات طايحين والقروض غاليين، والسوائر كثار، وهنا كنطلب من لجنة التحقيق اللي تخبركم بالحالة المزرية اللي عايشة فيها المقاولات الوطنية الكبرى.

ثانياً الحكومة خاصها تحمي المقاولات الوطنية المنظمة وتكبل لها إدارة منظمة حتى هي، باش نستغلوا الخدمة الكثير اللي عندنا اليوم خصوصاً فالكهربة والبني اللي هما المحرك ديال الخرافي كلهم، وباش المقاولات تقدر تحافظ على العمال ديالها، وتزيد تخلق مناصب جديدة.

ولهذا القبل الحكومة خصها تجتامع مع ممثلين المقاولات بحال «La SGEM» «La Fédérantion Nationale des Batiments et Travaux Publique» «La SMINEC» «La FINILEC» اللي هما الرابطات ديال كل حرفة وتدرس معاهم جميع الشروط فواحد القانون الداخلي بينهم وبين الدولة والمكاتب ديالها، باش يكون البرنامج معقول ديال التشغيل، هذه هي الديمقراطية الحسنية الدستورية اللي بغا سيدنا حفظه الله، وشكراً.

* **السيد الرئيس :**

هناك تعقيب السيد الوزير. شكراً.

الكلمة للمستشار السيد محمد عذاب الزغاري لطرح تساؤله المتعلق بالضغط الضريبي الذي يعاني منه الصناع التقليديون فليتفضل السيد المستشار.

* **المستشار السيد محمد عذاب الزغاري :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

تيشكل الضغط الضريبي على الصناع التقليديين مشاكل خطيرة، كاتستحق التحليل والمراجعة والبحث لإيجاد الحلول المناسبة، ووضع نظام ضريبي خاص بهذا القطاع اللي تيتلائم مع الطبيعة ديالها وخصوصياته، والمعروف هو أن الصانع التقليدي المغربي لازال كايعاني من وضعية الكسل اللي كيعرفها القطاع، واللي مازال كايتحمل العبء ديال الأزمة اللي عرفها القطاع منذ البداية ديال التسعينات، واللي سجلات عدد من تراجع في تصدير المنتوج التقليدي، وغياب آليات ديال التسويق الداخلي، على الرغم من كل هذا العوامل فإن الصانع التقليدي كيخضع لنظام كيتقل الكاهل ديالوا، واللي ماكايتلائمش مع الطبيعة ديال النشاط اللي كيظل في غالب الأحيان موسمي.

وعليه نسألكم السيد الوزير : ألا تفكرون إيجاد نظام ضريبي خاص بقطاع الصناعة التقليدية؟ تيتضمن بعض الامتيازات والإعفاءات اللي من شأنها مساعدة الصناع التقليديين على التحرر من العبء الضريبي اللي كايتقل الكاهل ديالهم؟ وهل تفكر وزارتكم في إيجاد الحلول الضرورية من الناحية الضريبية والمالية؟ حتى يتمتع قطاع الصناعة التقليدية بالإمتيازات الضرورية؟ وشكراً السيد الوزير.

* **السيد الرئيس :**

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد وزير الإقتصاد والمالية :**

أولاً وقبل كل شيء أتقاسم مع السيد المستشار العطف والأهمية اللي خصنا نعطيوها لهذا القطاع الحيوي، واللي أنا دائماً تنعتابروا هو الضمان الاجتماعي ديال بلادنا نظراً للناس اللي تيعملوا فيه

واللي كلنا تنحترموهم بطبيعة الحال، ويجب أن نعمل على حمايتهم، تيبقى السؤال اللي مطروح من طرف السيد المستشار هو تيتعلق بالنظام الضريبي، الواقع بالنسبة لهذا القطاع كاين خصوصيات بالنسبة للوضعية الضريبية، هناك خصوصيات واخدا بعين الإعتبار بطبيعة الحال ضعف هذا القطاع.

أولاً التعاونيات ديال الصناعة التقليدية هي معفاة من الضرائب كما تعلمون، ثم كاين خصوصيات على مختلف أنواع الضرائب خاصة ثلاثة أنواع الضرائب : بالنسبة للضريبة عن الدخل، كاين إعفاء ديال الشريحة التي تقل أو تساوي 18 ألف درهم بالنسبة للضريبة سواء تعلق الأمر بهذا النشاط أو بالنسبة لكل النشاطات، كاين كذلك الاستفادة من نظام الربح الجبائي بالنسبة للصناع التقليديين الذين يقل رقم أعمالهم السنوي على مليوني درهم علما بأن هذا النظام يعتمد بالأساس على مراعاة القدرة الجبائية للملزمين، كاين تخفيض بنسبة 50% من الضريبة على الدخل لفائدة المنشئات الصناعية التقليدية التي يكون إنتاجها حصيلة عمل يدوي، كاين إعفاء المنشئات المصدرة للمنتوجات والخدمات بالنسبة لمجموع رقم المعاملات المتعلقة بالتصدير بالنسبة للضريبة على الدخل والضريبة على الشركات كذلك، لمدة 5 سنوات مالي تتنشئ المؤسسة، وتمتيع هذا التخفيض نسبة 50% فيما بعد.

الآن إلى ندوزوا للضريبة الثانية، وهي الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لهنا كذلك كاين امتيازات :

أولاً إعفاء المبيعات والخدمات المقدمة من طرف صغار الصناع التقليديين، ثم إعفاء المنتوجات المسلمة لأجل التصدير من الحق في خصم أو استرداد الضريبة المدفوعة عن المشتريات ومصاريف الإنتاج، ثم إعفاء البضائع والأشياء الجارية عليها الأنظمة الجمركية الواقفة، وإعفاء الأصول التي يمكن أن تقيد بحساب الأصول الثابتة، مع الإستفادة من الحق في الخصم إذا اشتراها الصانع التقليدي مباشرة أو بواسطة مؤسسة للإنتماء والإيجار.

الآن إلى مرينا للضريبة الثالثة الضريبة وهي الضريبة ديال الباتانتا، هنا كذلك تنجبوا نقطتين الإعفاء بالنسبة لكل شخص طبيعي أو معنوي يزاول مهنة أوالصناعة أو التجارة، وذلك في السنوات الأولى من الشروع متاعوا من مزاولة النشاط المعني بالأمر، استفادة الصناع التقليديين الصغار منهم والمتوسطين من التعرفة الأدنى المنصوص عليها من الفصل الخامس من جدول «أ» من القانون المتعلق بالضريبة المهنية مما يجنبهم أي ثقل ضريبي ويجعل الضريبة المترتبة عليهم تتناسب مع إمكانياتهم.

إذن من الناحية ديال المجال الضريبي كاين خصوصيات، لكن بجانب هذا بطبيعة الحال النشاط الإقتصادي بالأساس، وخاصة النشاط السياحي من شأنه بطبيعة الحال أن يعطي إمكانيات لهذا القطاع، ولكن أنا معاكم بأنه ماشي فقط النشاط السياحي حتى المغاربة كذلك، نتمنى ونستعمل الفرصة ديال استغلال الفرصة ديال هذا الكلام مابينا ومابينكم باش المغاربة كذلك يعملوا من خلال مشترياتهم باش يدعموا القطاع ديال الصناعة التقليدية، وشكراً.

* **السيد الرئيس :**

شكراً للسيد الوزير.

ننتقل الآن إلى قطاع التنمية الإجتماعية، سؤال أخير في هذا القطاع يتعلق بالرواتب المرتفعة للمستشار... إلى سمحتوا ننتقل الآن للسؤال لأن عندنا السؤال متعلق بالتجارة، آه تعقيب تفضل، تفضل.

* **المستشار السيد محمد عذاب الزغاري :**

شكراً السيد الرئيس،

كذلك تنشكروا السيد الوزير جاوبنا بواحد العدد الامتيازات، السيد الوزير على هامش هذا المراسيم والقوانين يعني يمكن لينا نقولوا باللي كاينة موجودة، ولكن اللي نوضحوا وهو أنه كاين واحد الشريحة ديال الصناع التقليديين اللي عندنا واحد التوضيحات عليها، هناك العديد من الحرف التقليدية تتظل الرواج فيها موسمي، فالوقت اللي كايخضع النظام الضريبي للسنة المالية اللي كاتنتهي فشهر يونيو، وتايكون العديد من الحرف مازال تتعاني من الركود اللي كايعرفوا سنويا بداية السنة إلى حدود شهر مارس من كل سنة، لأنه ماكايتعرفش الرواج الحقيقي خلال الأشهر يوليوز وغشت وسبتمبر، وما تيمكنش للصانع التقليدي باش يوفر المبالغ المرتفعة للمستحقات الضريبية.

ثانياً تيخضعوا الصناع التقليديين إلى نظام التقويم الجزائي من الناحية الضريبية، وهذا التقويم اللي كيسهر عليه مفتشون الضرائب ماكايراعيش المدخول الحقيقي للصناع، لأنه قد يصل إلى 2000 درهم، تتحدد في 24 ألف درهم اللي هي كاتفوت الحد الأدنى اللي شرتوا لو معالي الوزير 18 ألف درهم، إلى جينا خصنا 18 ألف درهم يعني راه متيوصلش حتى للحد الأدنى من الأجور، الحد الأدنى من الأجور كيفوت هذا 18 ألف درهم.

إذن هذا التقييم ديال هذا 2000 درهم شهريا هذا التقويم اللي كيخض مفتش الضرائب تيصبح غير موضوعي مادام تينطلق من عينات محدودة متيمكنش تعميمها وفي فترات متفاوتة اللي متيمكنش الإحتكام التعرف على وضعية الترويج الصناع خلال السنة كاملة، يعني كيمكن قطاع الصناعة التقليدية تيعاني من سيادة الطابع الهامشي على معظم نشاطاته أغلب الصناع الذين يتوفرون على محلات معروفة وقارة لممارسة نشاطهم، كما أن هناك العديد من الحرف التي تمارس داخل المنازل، أو مكيجعلش النظام الضريبي غير عادي في تعامله مع الصناع التقليديين لأن الذين يتوفرون على عناوين بطبيعة الحال اللي هما قارين وعندهم العنوانين ديالهم عنواين العمل هم اللي كيتحملوا العبء الضريبي، بينما كتلقى الأغلبية العظمى مكتحملش هذا العبء، ذلك كيجعل الصناع الذين ينظمون ورشتهم بعبارة أوضح، كيولي هذاك اللي هو داير المحال ديالوا أو منظم هو اللي كياكل العصا غياب ديال الاختلالات الخطيرة على مستوى المنافسة في الأثمنة إذن كايكون تيتحارب من جوج جهات من ناحية الضريبة، ومن الناحية ديال المنافسة، لأنه كيكون واحد ماكيخلص حتى شي حاجة عندوا مثلاً قراب فيه الدوزان ديالوا كيمشي كيبدا ينافس مول المحل اللي كيخلص الضريبة، وعليه فلكي نستطيع توسيع الوعاء الضريبي داخل القطاع وتشجيع الصناع على التصنيع بنشاطاتهم على النظام الضريبي، كيمكن إخضع إلى إعادة نظر جذرية تتجعل الأكثر مرونة الأقدر تكيفاً من طبيعة الصناعة التقليدية وكتارعي الظروف المالية والاجتماعية للصناع، وشكراً السيد الرئيس، شكراً معالي الوزير.

* السيد الرئيس :

إذن ننتقل إلى السؤال الأخير في قطاع الاقتصاد والمالية، وهو السؤال الذي يتعلق بالرواتب المرتفعة الذي تقدم به المستشار المحترم السيد محمد الأنصاري، فليتفضل ببسط سؤاله.

* المستشار السيد محمد الأنصاري :

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين المحترمين،

يسمح السيد الرئيس بادئ ذي بدء أن أتقدم بأسفي الشديد لكون الرئاسة قامت برفع الجلسة هذه الجلسة التي هي دستورية، وكان بإمكان الحكومة أن تبرمج إلتزاماتها إلى منتصف النهار، لكي لا نضطر إلى المس بحرمة هذه القبة، ورفع الجلسة لنعود بعد توقف طويل.

إسمحوا لي الآن أن أتطرق إلى السؤال.

السيد وزير الإقتصاد والمالية المحترم،

تعلمون ويعلم الرأي العام الوطني أن هناك عدد كبير من كبار الموظفين في مختلف الإدارات العمومية والشبه العمومية يتقاضون أجوراً جد مرتفعة بل يمكن أن نقول أنها متفاحشة، وذلك مقارنة مع عدد كبير من الدول المتقدمة.

كما أن الجميع يعلم أن هذا الأمر لايتوقف عند هذا الحد، بل هؤلاء الموظفون يتمتعون بامتيازات هامة تقدر بالملايين من السنتيمات، بل منهم من يقوم بمهام تجارية لحسابه الخاص.

نعرف ويعرف الرأي العام كذلك أن هذا إرث ورثتموه السيد الوزير وكنتم معنا في المعارضة، وسبق أن طرحنا هذا التساؤل، وأن الرأي العام الوطني كان ينتظر بشغف كبير، ويتطلع إلى حكومة التناوب حكومة التغيير أن تعالج هذا المشكل الذي لايعد طبيعياً في بلدنا وخاصة في الوقت الراهن، باعتبار أولاً أننا نجد الآن الآلاف من المعطلين حاملي الشهادات الجامعية في شبه الإعتصام الدائم بالمطالبة بالشغل، كذلك في الوقت الذي نجد عدد كبير من الموظفين في مختلف الإدارات العمومية لايتقاضون الحد الأدنى للأجر.

كذلك في الوقت الذي تعرف فيه ميزانية الدولة تردي من حيث الموارد، كذلك في الوقت الذي استمعنا إلى التصريح الحكومي، الذي أكد على ترشيد إنفاق موارد الدولة.

هذه المعطيات كلها تجعلنا نتساءل السيد الوزير المحترم :

أولاً : هل تتوفر الحكومة حكومة التغيير على إحصاء شامل لهذه الشريحة من الموظفين الذين يتقاضون أجوراً جد مرتفعة؟

ثانياً : ماهي التدابير والإجراءات التي ستتخذها الحكومة من أجل إصلاح هذا الوضع وتفادي الإستمرار فيه؟ وشكراً.

* **السيد الرئيس :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

فيما يتعلق بملاحظتكم حول رفع الجلسة، فهو ليس قرار للرئاسة إنما قرار للمكتب، وأن الإعتبارات اتخذت نظراً لهذه الذكرى التي هي ذكرى فقدان بطل التحرير المغفور له محمد الخامس، وأن هناك ترتيبات لا علاقة لنا بها نحن وهي التي جعلت أن تأخذ بعين الإعتبار بالنسبة لقرار المكتب.

الآن جواب السيد الوزير.

* **السيد وزير الإقتصاد والمالية :**

تنشكر السيد المستشار اللي جبد هذا الموضوع اللي هذه المرة الأولى تكلمت عليه بطبيعة الحال، اللي أنا بطبيعة الحال بصفة عامة تنتفهم الإهتمام متاعوا حول الرواتب المرتفعة في الإدارة.

من الناحية ديال العدد باش نقولوا السلم ديال الإدارة تيجعل بأنه في أخر الأمر الرواتب مرتفعة، مايمكنش يكون عندها تأثير، لأنه عندنا القاعدة الواسعة هي اللي كبيرة في الإدارة، لكن أنا معاك الحكومة وغادي نرجع للتصريح الحكومي اللي عندوا اهتمام بهذا القضية.

أول الأمر **النقطة الأولى** أنه لازم ناخذوا بعين الإعتبار ونحن نعالج هذه الإشكالية المقارنة بين سوق العمل في الإدارة سوق العمل خاصة بالنسبة للأطر في القطاع الخاص، هذا عنصر يجب أن لانجهله.

النقطة الثانية لازم نشير لها بالنسبة للتعويضات والإمتيازات، التعويضات والإمتيازات اللي كانت مابقاتش، مثلاً التعويضات اللي كانت تتعطى على السوائر الخاصة بالنسبة أو مايسمى عادة التحملات، أو اللي كانت تتعطى مثلاً للكتاب العامين أو المديرين متعلقة بالماء والكهرباء والتدفئة وواجب الإشتراك إضافة للمكالمات التليفونية مابقاتش تتعطى، كذلك مني مابقاتش تتعطى الآن تعويضات أخرى تعطات اللي تْزالت السيارة اللي تتعطى لواحد العدد ديال المسؤولين، عطاوهم مقابل داكشي واحد التعويض اللي هو أقل بكثير من التكليف اللي كان تيتعطى للسيارة.

أما بالنسبة للإشكالية بصفة عامة التصريح ديال السيد الوزير الأول أمامكم قال بأن الحكومة أخذت على اعتقاد تجميد المرتبات العليا، هذي هي العبارة اللي حنا تنعملوا في إطارها واللي احنا متقدمين، بل أكثر من هذا إمكن نقول لكم بأنه داخل بكامل الصراحة نقولها هاذ الشي راه معروف وزارة الإقتصاد والمالية وقعت مبادرة محمودة جداً أدت إلى أنه الناس نقصوا من المرتبات متاعهم لأنه تفهموا بطبيعة الحال التوجه اللي غاديا عليه الحكومة، ونعتقد أن هذا المبادرات مبادرات محمودة، ونتمنى بطبيعة الحال باش تكون متابعة من طرف واحد العدد ديال الناس.

أما بالنسبة للمسؤولين اللي تيقوم بمهام لحسابهم الخاص فهنا لابد نشير للفصل 15 من القانون الأساسي للوظيفة العمومية الذي ينص على منع هذا الأعمال، منعها بصفة مايمكن الإنسان يكون عندوا واحد النشاط يعني آخر يرد عليه دخل ولايعاقب على ذلك إلا إذا كان واحد القرار اتنخذ مقرر يتخذه بشكل مشخص الوزير الذي ينتمي إليه الموظف المعني بالأمر بعد موافقة الوزير الأول، هذا هو المقتضيات القانونية في هذا المجال. شكراً.

* **السيد الرئيس :**

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

* **المستشار السيد محمد الأنصاري :**

السيد الرئيس،

شكراً السيد الوزير على هذه البيانات التي هي بصفة أساسية، ومن خلال هذه المؤسسة موجهة إلى الرأي العام الوطني للتعرف على ماتقوم به الحكومة في هذا المضمار، وكذلك نستبشر خيراً وقد سبق لي أن سجلت هذه النقطة التي أشرتم إليها من المبادرة التي قام بها ثلاثة موظفون سامون، والتي طلعت علينا ببعض الأخبار في الجرائد، وكان بودي أتساءل كذلك هل هذا الخبر هو صحيح وهذه المبادرة الذي يمكن أن نثمنها في هذا المنبر وفي هذه القبة؟ ونتمنى

أن يحذو حذو هؤلاء الموظفون السامون، وأعتقد حسب ما أشير أو من المستحسن أن لانذكر الأسماء، ولكن هي إشارات قوية ونتمنى أن تتعمم أو أن تكون مبادرات متتالية في هذا المضمار.

كذلك السيد الوزير أشرتم إلى تجميد المرتبات العليا هذا التجميد في حد ذاته وقد كنا في المعارضة كنا نقول بأن التجميد في حد ذاته غير كافي، لأن هناك مقارنة وفي لجنة المالية سابقاً في الولايات السابقة كانت هناك مقارنة مابين الأجور المؤداة في بلدنا الذي أنتم أعرف من غيركم بميزانيته وإكراهاته المادية، وبعض الدول التي هي أحسن بكثير من أحوالنا، وكان هناك تباين كبير هذا من جهة.

ثم التباين الكبير الموجود الآن مابين السلاليم العليا والسلاليم المتدنية هناك فرق في بعض الأحيان يعد بأكثر من 1000% وهذا التباين هو اللي تنطلبوا من الحكومة باش تعالجوا باش يكون خيرات المغرب، وكذلك واحد التكافل إجتماعي، كذلك مابين الكبار والصغار. وشكراً.

* **السيد الرئيس :**

إذن ننتقل الآن إلى قطاع التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل بسؤال حول مدونة الشغل للمستشار المحترم السيد محمد كرم فليتفضل السيد المستشار لطرح هذا التساؤل.

* **المستشار السيد محمد كرم :**

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أختي إخواني المستشارون،

السادة الوزراء،

السيد وزير التضامن والتشغيل والتكوين المهني،

لقد اطمئن المتتبعين والغيورون عن نمو هذا البلد السعيد لما جاء في التصريح الحكومي من مبادئ عامة لمشروع تنموي طموح، خاصة في الميدان الإقتصادي والإجتماعي، وقد عملت الحكومة على بلورة هذه التوجهات من خلال القانون المالي الحالي، وذلك بإجراءات وتدابير من شأنها تحريك النشاط الإقتصادي، وزرع بوادر الثقة في نفوس أرباب المقاولات والعمال.

وكانت الإعفاءات الضريبية والجمركية، والإعفاءات من الفوائد على مستحقات صندوق الضمان الإجتماعي، وقانون تأهيل الشباب العاطل إحدى اللبنات الأولى لمسلسل التصحيح.

كما ظهر من خلال الندوة الوطنية حول التشغيل أن القضايا الإجتماعية تستأثر بالحيز الأوفر من إهتمامات الحكومة، إلا أنه رغم كل الإجراءات والمبادرات الهادفة، فإننا نلاحظ لحد الآن أن المناخ الإستثماري يتسم بالركود، كما أن المناخ الإجتماعي أبان عن بوادر الغليان والإحتجاجات في ميدان التشغيل، كما طغى الإنكماش والترقب على حركات الفاعلين الإقتصاديين.

كما وجب التنبيه كذلك إلى ماتعانيه الطبقة الشغيلة والمقاولة المغربية معاً من أزمات نتيجة التعقيد والفوضى اللذان يميزان نظام الشغل ببلادنا، وخاصة في مجال ضبط العلاقات بين العامل والمشغل.

إننا نأسف لظاهرة تسريح العمال بالجملة، وإغلاق المعامل وإفلاسها بسبب بعض الأحيان الإعتصامات أو الإضرابات أو التوتر المحدث بين أطراف العمل الإنتاجي، وهي أمور تؤدي إلى تزايد البطالة وانتكاس في الإقتصاد وانكماش في الإستثمار.

السيد الوزير المحترم،

سؤالي هو متى سيتم إخراج مدونة الشغل إلى حيز الوجود لوضع حد للفوضى القائمة في ميدان الشغل؟ خاصة وأن عدة قوانين كانت مبرمجة مع مدونة الشغل قد رأت النور باستثناء هذا الأخير، ونذكر على سبيل المثال مدونة التجارة قانون الشركات إلى غير ذلك؟ وهل تفكرون في احداث محاكم للشغل؟ وشكراً معالي الوزير.

* **السيد الرئيس :**

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

* **السيد خالد علوة وزير التضامن والتشغيل والتكوين المهني :**

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكرك على هذا السؤال اللي هو كما يمكن أن تتصور هو سؤال دخل في الراهنية حيث هذا الموضوع تعالج من طرف الحكومة منذ توليها فشهر ديال مارس، أول شيء عملناه وهو أنه فراسكم فعلمكم بأنه مدونة الشغل كانت قدمت واحد النسخة أولى في الولاية التشريعية السابقة، وبدات المناقشة ديالها فالولاية السابقة، وتقدم فيها النقاش لكن واحد الوقت توقفات المناقشة في بعض القضايا اللي عندها واحد الحساسية معينة الشيء اللي جعل أنه ماكانش ممكن تصادق عليها في ذاك الوقت.

احنا لما جينا أو شيء عملنا هو أنه خذينا هذوك الملاحظات اللي على أساسها تعثر التقدم في المدونة، وحاولنا ندخوا التعديلات الجديدة اللي تتجاوب على الأسئلة الأساسية واللي هي كامنة وراء مدونة الشغل، ووجدنا المشروع الجديد بعثناه لمنظمات أكثر تمثيلية كذلك للمنظمات المهنية أرباب العمل باش يشتغلوا فيه باش يعطيونا وجهة نظرهم حوله، وغادي نبعثوه الأسبوع المقبل إلى النقابات العمالية إن شاء الله.

بعد ذلك احنا طلبنا من جميع المنظمات أنها تعطينا وجهة نظرها حول هذا الموضوع، باش تكون الطريقة منظمة باش نعفروا علاش متافقين وعلاش مختلفين، مابقاش النقاش العام فقط لأنه راه رايج فالسوق يعني على مستوى الصحف هو نقاش عام على هذا القضية مرونة الشغل ولاهذا، ولكن خص تكون هذا المسائل هذه تكون مدققة ماشي مسألة نظرية عامة، كل إجراء عندوا التقنيات ديالوا وعندها الإمكانية بان نقدروا شنوهيا العواقب ديالوا لّلمالية ولّلإقتصادية ولّلإجتماعية ولّبطبيعة الحال المهنية.

فالأمل ديالنا هو أنه إن شاء الله قبل ما يخرج شهر رمضان أننا غادي نجمعوا اللجنة المختصة في مدونة الشغل اللجنة المختصة اللي صادرة عن التصريح المشترك فاتح غشت 96، واللي غاديين نشوفوا فيها أولا غنتسنطوا أشنوهما الآراء اللي توصلت لها، وغادي نحاولوا نوضعوا واحد المنهجية باش نحلوا الإشكالية اللي هي عالقة ونوضعوا حد للشي قلتي اللي هو ماشي معقول لأنه القطاعات الإقتصادية عندها المدونات ديالها القطاعات المدنية عندها المدونة ديالها، وعلاش قطاع الشغل ماعندوش مدونة هذا ماشي معقول، لأهمية مدونة الشغل هي ماشي فقط على أساس الاستثمار، ولكن هي أنها كتوضع لنا واحد الإطار ديال التسيير وتدبير المنازعات، كيما كاتعرفوا اليوم لما كاتكون المنازعة بالخصوص كيكون النزاع فردي كايمشي الشخص للمحكمة ماعندناش بحال اللي قلتي محاكم مختصة القاضي ديال الإبتدائية واخا كاين واحد اللجنة كاتسمى لجنة اجتماعية فداخل الغرفة الإدارية، القاضي الإبتدائي كايخصوا يمشي يدير بحث لأنه ماهواش عندوا تكوين مختص في قضايا الشغل، خصو يعمل بحث ويمشي يقرا جميع القوانين ويترى واش يعثر عليها ولا مايعثر عليها، لذلك تتلقاوا بأنه هذي باش تعرفوها التنفيذ ديال الأحكام راني عطيت لما كانت الحكومة، سمح ليا السيد الرئيس واحد الثانية إضافية، لما الحكومة ناقشات التأخير اللي كاين في الأحكام من الأحكام اللي ما تتنفذشاي الأحكام المتعلقة بحوادث الشغل وبنزاعات الشغل، علاش لأنه كاتكون إما أحكام اللي هي أحياناً غير مثبتة من الناحية القانون أو كيرفضها الطرف الثاني، هذه إما هذا أولا الآخر.

فلهذا إصدار مدونة راه في مصلحة الجميع، وكل تأخير في هذا المجال راه تتأديوه هنا واحد السؤال هاهو غادي يجي من بعد حول الطرد ديال العمال، .....القوانين ديالنا لم تعد قوانين اللي هي مدققة، وقوانين اللي حاصل حولها مابين أطراف الإنتاج تنگولها مرة ثانية ماشي الحكومة مابين أطراف الإنتاج حاصل حولها التزام ديال الإحترام ديالها، لأن غانعياو احنا ما نعطيوكم الأرقام المحاضر اللي كنعملوا للمقاولات حول عدد المنازعات اللي الآن هي كاينة خدامة، راه إلى ما كانتشاي واحد النوع ديال الإلتزام ديال أطراف الإنتاج بعضها مع بعض غادي نكونوا حقيقة متخلفين على الشيء اللي هو ماجي، وغادي نخليوا الواقع تيفرض نفسوا، الواقع إلى ماتنظمشاي غادي يفرضوا نفسوا غادي يعم على واحد العدد ديال الأشياء اللي غير محمودة، احنا كحكومة عازمين أننا كيفما كان الحال غانتحملوا مسؤولياتنا باش نقدموا مدونة الشغل في الدورة المقبلة إن شاء الله ديال البرلمان، احنا مذا بنا يكون التوافق مابين جميع الأطراف، ولكن باش نكونوا أمام الرأي العام احنايا، يعني عاملين اللي علينا أننا داكشي اللي عرفنا به الله سبحانه

وتعالى واللي اهتدينا إليه غادي نقدموه إن شاء الله في الدورة المقبلة، ولكن على أساس أنه تتمنى أنه يحصل توافق مابين جميع أطراف الإنتاج ابتداءاً من الشهر ديال يناير باش مايجي فاش نساليوْا إن شاء الله يناير فبراير حتى يكون عندنا هذا التوافق حاصل، ونقدموا مشروع إن شاء الله لمجلس المستشارين إن شاء الله يكون هو أول غرفة اللي غادي تعالج هذا الموضوع، شكراً لكم.

* **السيد الرئيس :**

شكراً للسيد الوزير على إيضاحاته.

هناك تعقيب للسيد المستشار فليتفضل.

* **المستشار السيد محمد كرم :**

كانبغي نشكر السيد الوزير على المعلومات الإضافية والجديدة اللي جابها لينا، وأعتقد أن الرأي العام الوطني من خلال تدخلكم غادي يكون اقتنع بأنه مدونة الشغل في صالح الجميع في صالح الأطراف المعنية اللي كاتدخل.

غير السيد الوزير المحترم أنا كنظن بأنه حان الوقت لدعوة جميع الشركاء المعنيين للتخفيف من الوثرة اللي كنعيشوها اليوم وخاصة إلى كنشوفوا عدة معامل فيها بعض ماكينش داك السلم الإجتماعي ماكينش داك الحوار ماكينش سميتوا احنا واقفين واحنا على أبواب ديال العولمة والإقتصاد ديالنا مرهون بالسلم الإجتماعي تايخصوا يكون، فإلى كان هذا دعم السلم الإجتماعي أو كنذكر بالسلم الإجتماعي وبالحوار خصوا ينزل للمؤسسة مايبقاش غير فالرباط هنايا خصوا ينزل فداخل المؤسسة، وهادشي هذا غادي يكون الإنعكاس ديالوا إيجابيا على المبادرة الاستثمارية، أو غادي يوضع الحد لبعض الممارسات التي يمكنها أن تدرّ بالعمل الإنتاجي والسلم الإجتماعي، حتى تتم الإستفادة من الإجراءات التحفيزية التي أقدمت عليها الحكومة.

كما كنذكر هنا السيد الوزير بأنه في البرنامج ديال الحكومة كانت في برنامجها كان واحد الفكرة ديال إحداث جهاز وطني للوساطة بين العرض والطلب في سوق التشغيل، وبغيت في هذا الإستشارة اللي بغيتوا ديروا على المدونة إلى كان ممكن تكون واسعة في نطاق العمالات والجهات بالأخص فالجهات لأن من المشاكل كتكون ماشي هي المشاكل اللي كاينة فواحد الجهة هي نفس المشاكل اللي فجهة أخرى. وشكراً السيد الوزير.

* **السيد الرئيس :**

شكراً للسيد المستشار.

هناك تعقيب للسيد الوزير تفضل.

* **السيد وزير التضامن والتشغيل والتكوين المهني :**

تعقيب سريع وهو بالنسبة لجهاز الوساطة هو جهاز وساطة للتشغيل ماشي لتدبير العلاقات المهنية للتشغيل، هذه صدرات من القرارات اللي صدرات عن الندوة ديال التشغيل ديال مراكش، والآن على مستوى الحكومة احنا كانوجدوا المشروع قانون اللي تتمنى أنه حتى هو كذلك يجي بالنسبة للدورة المقبلة على مستوى البرلمان بطبيعة الحال احنا اللي تيهمنا هو أنه خص فهذا اللحظة اللي حنا كنعيشوا يكون الجميع واعي بأن ربما أظن وهادشي واحد العدد ديال الناس قالوها فالندوة ديال التشغيل الظروف اللي غادي نمشيوْا ليها الاقتصادية المستقبلية، راها ظروف أصعب من الظروف اللي كانت سابقة أصعب ماشي من الناحية النفسانية، ولكن من هادشي اللي كينقال على العولمة راه ماشي كلام فظ، ولكن هو واقع اللي كيفرض ضغوط عن المقاولات، وأنا غادي نتكلم فالسؤال المقبل على بعض الأشياء فهذا الموضوع باش نبين شنوا اللي تنحاولوا نعملوه على مستوى الحكومة في هذا المجال باش إن شاء الله تكون المرحلة الإنتقالية اللي احنا غاندخلوا لها باش نخرجوا من واحد الاقتصاد اللي هو كان اقتصاد محمي أو مصانع اللي كانت محمية إلى اقتصاد مفتوح ندخلوا لهذيك مرحلة انتقالية، ونخرجوا منها بأقل تكلفة راه جميع دول العالم كلها يعني راه ماتنساوشاي ذيك الفترة ديال التاطشيرية في إنجلترا شفنا شحال المعامل سدات، وفرنسا المعامل ديال النسيج كلهم كانوا تغلقوا، فألمانيا هانتموا عارفين بأن ألمانيا الشرقية دخلات لألمانيا الغربية المعامل ديالها تاهيا كيفاش فإعادة الهيكلة كلشي تقفل بحيث راه إعادة الهيكلة اللي تنتكلموا عليها إلى ماكناش كلنا غاديين يد فيد واضعين واحد المخطط اللي هو مخطط تنقلو أنا خصو يكون تقنياً محبوك مايكونش غير مسألة شعارات حقيقة غادي نكونوا تخلفنا في

الموعد، ولكن احنا كنيتنا في الحكومة أننا عندنا برنامج وغادي نعرضوه لمصاحبة هذا الفترة الانتقالية على الأقل من زاوية وزارة التشغيل وزارة الشغل باش تكون التكلفة الإجتماعية أقل ما يمكن بالنسبة لهذا الفترة التحولية، لأنه يقال من بعد الفترة الإنتقالية ما بعد العسر يسرا يعني حركية الاقتصاد يمكن غتصبح أحسن، هذا أملنا إن شاء الله.

* **السيد الرئيس :**

ننتقل إلى السؤال الموالي وهو يتعلق بالطرد التعسفي للمستشار المحترم الدكتور محمد خليفة، فليتفضل بطرح تساؤله.

* **المستشار السيد محمد خليفة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

في الظروف الزمنية التي يعمل الجميع فيها على محاربة الفقر، وتقوية التضامن الإجتماعي، وفي الوقت الذي كنا نتمنى أن يولى قطاع الشغل أهمية تناسب خطورة الإخلال بقوانينه، وفي الوقت الذي يستشرف الجميع آفاق تناسب تطلعات صاحب الجلالة نصره الله المعبر عنها في خطابه السامي إلى مناظرة الحوار الاجتماعي حيث قال نصره الله : «إنه أصبح ملقى على عاتق جميع هذه الدول نامية كانت أو مصنعة، تكثيف جهودها أكثر من أي وقت مضى في المجال الإجتماعي، إذ ستعرف النزاعات الإجتماعية تفاقما في حجمها ونوعها، وهذا يتطلب إبداعاً مميزاً في إيجاد الحلول الملائمة» إنتهى كلام صاحب الجلالة.

ماهو يا سعادة السيد الوزير المحترم الإبداع المميز الذي يمكنه أن يحول دون موجة الطرد التعسفي التي تشهدها كثير من القطاعات؟ وفي كل المدن من معامل تغلق أبوابها لعطلة شهرية تصبح أبدية؟ أو مساومات مهنية تحمل في طيّها طرداً مموهاً؟ أو تحايلاً يفرغ مؤسسة في أخرى للتخلص من السابقة؟ والرمي بعمالها في الشارع؟ أو التطاول على القانون والمساومة في بعض الأحيان لحساب الآفة؟

السيد الوزير المحترم،

في خطابكم أمام مجلس المستشارين قلتم بأن قطاع الشغل يعرف تجاوزات بلغت 462 ألف ملاحظة، وحرر أزيد من 300 محضر بالمخالفة والجنح في حق المشغلين الذين ارتكبوا خروقاً لمقتضيات تشريع الشغل.

السيد الوزير المحترم،

ألا ترون أن حمى الطرد التعسفي وتجاوز القانون هو تعبير فض لتوجهات الجميع؟ سواء من تطلع الإبداع المميز في الحلول الملائمة؟ ولمن كلف نفسه تحرير المحاضر أو تسجيل الملاحظات؟

رجائنا أن تصنع الطبقة الشغيلة جواباً شافياً في الموضوع، وشكراً.

* **السيد الرئيس :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد وزير التضامن والتشغيل والتكوين المهني :**

شكراً السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار على سؤاله لأنه هادي فرصة باش نوضح بعض الأشياء، يعني تبعاً للحديث اللي كان عندنا قبل قليل حول قضية المدونة، فعلاً كاين تسريحات وكاين منازعات اجتماعية، هذا هو الواقع ظروف العمل الواقع الاقتصادي أنه واقع حل، لكن باش نكونوا على بينة بالواقع اللي عايشينوا احنا اليوم حتى لاتهول الأمور، فحنا لا فهذا على حساب الإحصائيات اللي عندي أنا غادي نعطيها لكم، فحنا لا أكثر ولا أقل ظروف اجتماعية سوءاً هذه السنة من السنة الماضية، بحيث يمكن لي نقول لكم بأنه تقريباً هذا السنة هي شبه مماثلة من الناحية الكمية بطبيعة الحال الناحية النوعية كيختلف داكشي، الناحية الكمية هي شبه مماثلة للسنة الماضية على سبيل المثال 9 شهور اللي فاتت كان عندنا 26 ألف أو 944 نزاع فردي كيهم شخص، شحال كانت عندنا السنة الماضية نفس العدد يعني تقريباً 26 ألف المطالب لأن كاين دابا منازعات وكاين اللي فيها غير مطالب يعني الإنسان كيقدم دفتر مطلبي ديالوا، وتتبقى خدامة المؤسسة خدامة، ولكن المطلب هو المفاوضة خدامة 55.723 مطالب اللي محطوطة عند المقاولين، السنة الماضية 54 ألف شحال سوينا منها هذا المطالب شحال تسوات منها بفضل التدخل ديال

التفتيشيات الشغل من أصل 55.723 تسوات إلى حدود نهاية سبتمبر 98، 36.455 من أصل 55 ألف اللي تحلات.

بالنسبة للطرد بفضل التدخل ديال المفتشية الشغل ماتتكلمشي على الناس اللي هما كانوا في منازعات هذوا ديا الناس اللي تتطردوا كاتكون أحياناً منازعة اعتصام كيتغلق المعمل هذوا دابا الطرد اللي هو تيكون فردي ماشي الطرد الجماعي أو إغلاق الجماعي، أرجعنا للعمل 3915 عامل من أصل 5001، 3915 واحد اللي رجعات، المنازعات الجماعية كاينة كانت فهذا 9 شهور اللي دازت 1353 منازعة جماعية، تحل منها 1069 بقات 300 اللي بقات ديال المنازعات الجماعية إلى حدود سبتمبر 98.

أنا بغيت نعطيكم بالقصد هذا الأرقام باش تكون عندنا يكون عندنا واحد القياس وهذا القياس وهو أنه احنا دابا تانشوفوه، يعني مثلاً أنا دابا كوزير التشغيل تيظهر لي بأن خصنا نزيدوا بحال اللي قلتي فالسؤال ديالك نبتكروا أساليب جديدة، أولاً لردع ولسبق الأحداث قبل ماتوقع، احنا شنو عاملين دابا عاملين درنا هذيك اللجنة ديال البحث والمصالحة، وهاهي كتجتمع أسبوعياً على مستوى مركزي بالنسبة للملفات المستعصية تيمكن لي نقول لكم بأنه ملفات كبرى أو كبرى تم الحل ديالها.

وكتهم جميع المنظمات النقابية، وجميع أنواع القطاعات الإنتاجية كتجتمع أسبوعياً تتعالجوا ما لايقل عن 14 ملف أسبوعياً من القضايا الكبرى المستعصية متتكلمشي على المنازعات اللي هي كتكون محلية وراها وخدا طريقها، نفس الأمر ديال هذا اللجنة ديال البحث والمصالحة الوقت اللي كانت الحكومة في اجتماع مع العمال والولاة اقترحت على السادة العمال والولاة أن هذا اللجنة تكون على مستوى الأقاليم وعلى مستوى الولايات، وغادي تكون على الآخر باش يمكن لها تكون قريبة من عين المكان ماتبقاش كلشي يتم ماجي حتى للرباط باش غادي يتحل.

النقطة الثالثة وهو فالإبتكار هو خصنا نعرفوا شنوهي الأسباب ديال المنازعات، مالي كاتكون السبب هو فقط قضية تنقول قضية قانونية راه ساهل الحلي ديالها لأنه هذي عادة تتلقاو الحل ديالها، راه الصعوبة اللي كاينة وهو أن جل المنازعات المستعصية هذيك المنازعات الجماعية هذيك 300 اللي بقات، راه كلها يمكن نقول لكم بأن 80% منها متعلق بالظروف المالية الصعبة للمقاولات اللي كاتعيش هذا، إذن دابا أنا معاك مني كتقول لي خصنا نبتاكروا، أنا اليوم يعني بالصدفة كان عندي اجتماع مع المديرية ديال الشغل قلت أودي بأنه حل المنازعات راه ماشي فقط بالمحاضر، ولكن تيخص نعرفوا بأنه الأوضاع المالية الصعبة ديال المقاولات تتجعل على أن المقاولة كتبقى فاص أفاص يعني الرأس الرأس مع البنك، والبنك ماعندوش اعتبار آخر من غير أنه خص تخلص أولا ماتيعطيكش باش تنفس تيخصنا نفكروا أودابا أن طلبت من المديريات ديالي باش يفكروا فوسيلة ديال مساعدة ماشي مساعدة مالية، ولكن المساعدة على الأقل معنوية واستشارية، مساعدة المقاولات التي توجد في ظروف صعبة.

دابا رب المعمل تيجي عند تيقول أودي أنا مابغيت نتعدى على حد، ولكن الله غالب ماعنديش «فون دوغولون» ماعنديش باش نشري السلعة، ماعنديش باش ندور ماعنديش باش نخلص حتى المستحقات ديال الديون، لحد الآن احنا كنا كنتدخلوا أنا شخصيا كنت كنتدخل مباشرة مع واحد العدد ديال الأبناك، ولكن ماشي ممكن كيخصنا إذن هذا المسائل اللي تنفكروا فيها، وغادي نعرضوها في إطار الحوار الإجتماعي ديال كيفاش نخلقوا واحد المؤسسة اللي هي مؤسسة أو غير شكلية اللي تحاول تساعد المقاولات التي تجتاز ظروف صعبة.

وهذا المقاولات راه غادة أكثر فأكثر غتكثار نظراً لهادشي اللي تكلمنا عليه سابقاً ديال إعادة الهيكلة، فالمقاولة اللي ماتقدرش توصل للمعايير ديال الجودة في الإنتاج اللي هي كتفرضها الآن الأسواق العالمية بطبيعة الحال غاتكون فظروف صعبة، وإلا بغات تجدد تيخصها دعم مالي أحيانا اللي هو دعم مالي قوي، فلهذا هذه من الأشياء اللي احنا كنفكروا فيها بقدر ماتنفكروا راني علنت عليها فندوة ديال التشغيل تنفكروا على أنه كيفما كان الحال الطرد هو بحال احنا نقولوا الموت فرض علينا، الإنسان اللي كيفقد الشغل ديالوا مغايمكن ليناشي نوصلوا لواحد المجتمع اللي تاشيحد فيه ما كيخرج تاشيحد فيه ما كيدخل.

إذن ولكن اللي بمسؤوليتنا وأنا كلتها فالندوة ديال التشغيل وأعلنت عليها على أنه احنا الآن تنفكروا في الفكرة ديال خلق واحد

النوع ديال التأمين حول فقدان الشغل، وهذا شي اللي عمروا ما كان فالبلاد وماعمروا ماغادي يكون إن شاء الله غادي نوصلوا لها، وغادي تكون هذي هي إمكن نقولوا داك الشبكة اللي كتلقى شي شوية على الشخص اللي كيفقد الشغل باش مكيصبحشاي الإنسان بين عشية وضحاها، البارح كان عندوا مدخول والغد ليه ماتيبقى عندوا حتى شي حاجة، فكاين واحد العدد ديال الأشياء احنا خدامين فيها وتتقدم، وأظن أنه هذا المسألة هذه جميع بلدان العالم ولا بلا مانمشيوا بعيد غير في هذه واحد الأسبوعين مارسيمو داليما هذا الوزير الأول ديال إيطاليا جمع أرباب العمل وجمع النقابات، وقاليهم أودي خصنا نختاروا شنو الطريق اللي بغينا نمشيوا فيها باش نحميوا الشغل وباش نخلقوا الشغل، وإلى ماكانش توافق مابين مختلف الأطراف على أنه التضيحة تيخصها تكون مشتركة لأن كاين تضحية، ما كاينش شي حاجة اللي نقولوا راها موجودة غادي نجبدوا منها وغادي نعطيوا، لابد أنه داكشي اللي عندنا خصنا نسيروه بطريقة، ولكن باش نسيروه بطريقة أخرى خص واحد النوع ديال التضامن وديال التضحية، التضحية بين الناس اللي هما عاملين والناس اللي ماهماش عاملين وتضحية بين اليوم والغد، إن شاء الله اللي باش يمكن لينا نوجدوا لبلادنا ظروف اللي هي تكون ظروف أفيد وأليق بما نحن بما شعبنا ينتظره والسلام عليكم.

* <u>السيد الرئيس :</u>

شكراً للسيد الوزير.

نظراً لأهمية الموضوع كان هناك نوع من التسامح باستعمال الوقت، هناك تعقيب للسيد المستشار.

* <u>المستشار السيد محمد خليفة :</u>

شكراً للسيد الوزير المحترم،

أولاً وقبل كل شيء لقد أعطيتمونا نظرة من الناحية السياسية من الناحية الاستراتيجية المقبلة ورأينا ذلك من التوصيات التي خرجت عنها الندوة بمراكش، وهذا يعني مسائل محمودة، ولكن الآن وأريد كذلك أن ننوه كذلك ونشكر الحكومة لابد أن نقول بعض المسائل التي قامت بها الحكومة، وكانت في الحقيقة مسائل إيجابية، ولكن هناك كذلك مشاكل لابد أن نطرحها حتى نجد لها الحلول جميعاً.

فما قامت به الحكومة لحماية حقوق العمال وتصحيح بعض الإختلالات الناتجة عن عملية الخوصصة المنجزة في عهد الحكومة السابقة هكذا تم تعويض 300 أجير من شركة ملابس الشمال FANTON بعد الأزمة الاجتماعية الخانقة التي عرفتها هذه الشركة، إضافة إلى المطالبة بوضع شركة SIMEF شركة الصناعات الميكانيكية والكهربائية تحت الحراسة القضائية، وهنا أرجع ماقلتموه السيد الوزير أن الحكومة إذا كانت هناك عزيمة، وهي لها عزيمة هذا لايشك فيه أحد أنها لما تشد على المسائل بيدها من حديد لابد أن يكون حل للعمال، ولابد أن الشغيلة تنصف، هذا هو الذي نريده، ففي هذه القضية نشكر الحكومة أنها ألزمت هذه الشركة ووقعت هذه الشركة الآن تحت الحراسة القضائية وهو ماصدر بشأنه بالمحكمة التجارية بفاس حكماً بتاريخ 24 غشت المنصرم، ولكن هناك ملفات أخرى لابد وأن نذكر فيها مثلاً وضعية غير على سبيل المثال الشركة الصناعية القطنية بوادي زم المخوصصة في عام 1995 حيث أن هناك مايزيد عن 1000 عائلة تعيش تحت طائلة العوز والفقر والضياع والتشرد، وهذا لايمكننا بأي حال من الأحوال إلا أن نطلب من السيد الوزير تدخله لحل هذا المشاكل هذه العائلية.

وكذلك ملف الآن هاهو الآن أصبح في الطريق وهو ملف بعض الفنادق التي ستأخذها شركات نحن نتمن هذا ونرجوا أن لايكون هناك مشاكل، ولكن هناك مشكل لابد أن أطرحه هنا هو مشكل بعض الناس الذين يسيرون، وليس كما قلتم السيد الوزير فقط هي مسألة مادية في 80% متعلقة بالظروف المادية للمقاولات هي التي تسبب في الطرد التعسفي.

هناك مديرون لكثير من أرباب الفنادق يسيطرون على هذا الفنادق كأن هذا الفنادق لهم وهي في ملك الدولة، وأعطي مثال أوطيل النفيس فيه مدير يتحدى جميع القوانين، القوانين هاهي كاينة ولكن هذا الأوطيل ماعندوا حتى شي مشكل من الناحية المادية ماعندوش، لأنه هذا الأوطيل هذا هو في ملك La SDG بنك الإيداع والتدبير فهي مشكلة هي مشكلة أن كاين هناك أشخاص يعملون لايعرفون تدبير الشأن العام، وهناك مسائل كثيرة لايمكن أن نقولها إلا برموز فالضحية في هذا هو فهناك طرود تعسفية على

العمال في هذا الفندق فلابد السيد الوزير أن تتدخل الحكومة في هذا المضمار.

ثم هناك كذلك العلاقات التي نريدها هو حوار اجتماعي متواصل بمشاركة جميع الأطراف في جو تطبعه المبادرة والاقتراح والمسؤولية تنسج علاقة جديدة بين الدول والفرقاء الاجتماعيين، وفتح علاقات جديدة بين الحكومة والنقابات وذلك بتحريك كما قلتم السيد الوزير هناك حقيقة تحريك حوار ثلاثي بتحريك لجنة البحث والمصالحة لتدبير المنازعات الكبرى القائمة، حتى نصل إلى علاقات متينة وكذلك إلى علاقات بين الحكومة بمرجعيات واضحة لضمان الاستقرار والحد من التوترات الاجتماعية.

ولابد أن أذكر السيد الوزير أن واقعة الطرد التعسفي الذي يتعرض له العمال الموسميون الذين قضوا أكثر من 12 شهر في نفس المحل حيث أن سيادتكم تعرفون الفصل 1 من النظام النموذجي المؤرخ بـ 23/10/1948 والفصل 3 من ظهير 24/4/1973 يعتبر الأجير المؤقت كل من يستخدم لتعويض عامل آخر أو للقيام بعمل موسمي أو مؤقت تقل مدته عن 12 شهر، وكل أجير يعمل أكثر من 12 شهر في نفس المحل يعتبر بمقتضى الحال من جملة المستخدم الثابت، فقوانين الشغل تزخر بقوانين مضبوطة فالذي نراه هو أن هناك أستسمح السيد الرئيس أن هناك عدم تطبيق قوانين الشغل، ونشكر السيد الوزير على الإيضاحات التي أعطانا فيما يخص الأرقام اللي ديال النزاعات اللي تمات احنا على علم بها، ونتمنى له التوفيق، إلا أنه نريد كذلك أن تكون هناك إرادة قوية وأقوى حتى أن الذين يتلاعبون بمصالح العمال ومصالح الشغيلة يعرفون أن هناك قوانين يجب أن تطبق ويجب أن تحترم، وشكراً للسيد الوزير.

* **السيد الرئيس :**

شكراً للسيد المستشار.

هناك تعقيب للسيد الوزير، لكم الكلمة.

* **السيد وزير التضامن والتشغيل والتكوين المهني :**

غير باش نخبركم نهار الخميس والجمعة إن شاء الله المقبل داعي جميع مفتشي الشغل ومناديب التشغيل 600 غادي يجي للرباط غادي يخدموا في إطار داخلي لتدقيق جميع القضايا المتعلقة بدور مفتش الشغل العمل اللي كايقوم به والحالة اللي موجودة على مستوى الأقاليم، فمرحبا بك إلى بغيتي تجي غادي يكون عندنا اجتماع نهار الخميس ابتداءاً من 11 في الكاك ديال Travaux Publique ديال الأشغال العمومية فالقاعة ديال المحاضرات ديال الأشغال العمومية فالجمعة نفطروا تما ومن بعد غادي نعاود نخدموا ونتعشاو والغد ليه On Fait la même chose آجي مرحبا بك باش هادشي نعرض عليك نتا ونعرض على الإخوان اللي هما نقابيين الآخرين إلى جاو مرحبا بهم يسمعوا المفتشين تماك كلهم غادي يكونوا يعني 600 دالناس اللي غادي تجي تحضر باش نداكروا معهم على هذا القضايا اللي نتوما كترطحوا، وغادي تسمعوا حتى الوزير شنو تيگول ليهم مرحبا بكم إلى بغيتوا تجيوا تفطروا معانا نهار الخميس ونهار الجمعة، غير باش تعرفوا هذا القضية احنا غادي نمشيوا فيها إن شاء الله باش يكون الأمر ديال المفتشين ديال الشغل غادي يصبح إن شاء الله مايجي فين إكمل السنة ديال 99 حتى تتكون أشياء أخرى جديدة ويكون Un Statut ديال L'inspecteur du Travail وتكون علاقة جديدة ويكونوا التقارير كتوصل، ويكونوا التقارير كيتبلغوا كذلك للنقابات باش يعرفوا النقابات شنوا كيتعمل، وكيف كيتعمل هذاك الشي، بحيث غادي يكون واحد المخطط اللي هو مخطط ديال إصلاح تدخل تفتيشية الشغل بالإضافة لخلق الشي اللي علنت عليه ديال مفتشيات جهوية ديال الشغل اللي غادي تكون عندها واحد الدور اللي هو دور ديال المراقبة على مستوى تراب أوسع من المفتشية اللي هي محلية، وشكراً لكم.

* **السيد الرئيس :**

شكراً للسيد الوزير.

نمر الآن إلى قطاع التجهيز بسؤال حول وضعية الطرق ببلادنا للمستشار المحترم السيد عقا الغازي.

* **المستشار السيد عقا الغازي :**

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

السيد الرئيس،

لايخفى عليكم حالة الطرق ببلادنا أنا أعتبر حالة الطرق ببلادنا فهي كجسد وشرايين شرايين وهم طرق لايمكن للبلاد أن تكون حية وتتمتع بصحة جيدة إذا كانت هذه الشرايين معطلة أو مريضة وهذا شأن شأن الطرق في بلادنا، كاتجي فيها واحد العدد ديال المشاكل والخطرات والوفايات والحوادث إلى غير ذلك...

مع كامل الأسف قطاع الطرق ببلادنا خاصة في العالم القروي أي الطرق الثانوية والثلاثية منسية بصفة نهائية لن تكون في المستوى التي تطمح إليها البلاد، وتطلعاتها في الظروف الحالية.

إذن ماهي الإجراءات التي تنوي وزارة الأشغال العمومية أن تقوم بها في حالة الطرق ببلادنا؟ أما جواب السيد الوزير سيكون من ناحية مشكل المال.

السيد الوزير،

تبين أنه لكم تصور خاص كنائب برلماني ينتمي إلى العالم القروي في تدخلكم بعد الميزانية قلتم بأنكم ستجدون وسائل لتمويل الطرق ببلادنا خارج المغرب، بشروط تشجيعية من بعض الصناديق التي لها اهتمامات بشؤون الطرق، لذا أتسائل أين وصلت هذه التطورات وتصوراتكم؟ وشكراً.

* <u>السيد الرئيس :</u>

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

* <u>السيد بوعمر تغوان وزير التجهيز</u> :

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله، وهذا السؤال أنا تنكون دائماً سعيد باش كنجاوب عليه بحيث سبق لي أن أجبت عليه عدة مرات، وسعيد لأنه كيفتح لي المجال باش نطرحوا هذا الإشكالية ديال اللي مطروحة في ميدان بناء الطرق التوسيع ديالها والصيانة ديالتها بصفة عامة، وعلى الأقل نتافهموا على أشنوهي الإشكالية اللي مطروحة فهذا المجال، وكيف يمكن لينا نعالجوها في المستقبل إن شاء الله.

السيد المستشار المحترم،

لايخفى عليكم أنه الشبكة الطرقية حالياً تقدر بـ 60 ألف كيلومتر، منها حوالي قل من 30 ألف مبنية يعني 50% أو 50% غير مبنية، الإعتمادات المخصصة لهذا الشبكة الطرقية فيها النص كيمشي للبناء ديال الشبكة والتوسيع ديالها وهو ما يسمى ببرنامج الوطني لبناء الطرق بالعالم القروي، بحيث كتبني الوزارة حوالي 1000 كيلومتر سنوياً، النص الآخر من الإعتمادات هو مكلف مخصص للصيانة، وأظن أن سؤالكم يتساءل عن جانب مهم فيما يخص هادشي ديال الصيانة، وكذلك هنا في هذا الصيانة ديال الطرق اللي هي مبنية الوزارة كتبدل جهد مهم هذا بفضل الله تعالى، وبفضل يعني الخبرة اللي عند الأطر اللي كاينة في مديرية الطرق، والإلمام ديالهم بهذا المجال ديال الطرقي، وهذا الخبرة اللي هي وطنية 100%، بحيث هذا المديرية ديال الطرق كتقوم بحوالي كيما قلت البناء حوالي 1000 كيلومتر سنوياً، التقوية Le Renforcement حوالي 1000 كيلومتر سنوياً، التكسية 800 كيلومتر، والتوسيع 600 كيلومتر سنوياً هذا بصفة عامة.

والمجال لايسمح لي بدون شك باش ندخل فالتفاصيل ديال هادشي ديال الصيانة الطرقية، وكيف الوزارة الاستراتيجية ديالتها، وكيف كاتمشي تدريجيا باش كتصون هذا الطرق حسب الأولوية ديالتها.

بطبيعة الحال في يخص البناء وهذا كان الشطر ديالكم والتصور ديالنا حالياً اللي طارحين المشروع اللي مطروح كمشروع حكومي هو هذا الوثيرة ديال 1000 كيلومتر سنوياً أصبحت غير كافية بالمقارنة مع الحاجيات بحيث إلى مشينا بهذا الوثيرة ديال بناء ديال 1000 كيلومتر سنوياً، غادي يخصنا كثر من ثلاثة ديال العقود باش

نبنيوا هذا الشبكة اللي هي تعتبر كحاجيات أولوية ومهمة لفك العزلة عن العالم القروي.

الإكراهات المالية اللي بحيث هذا الصندوق اللي هو خاص بالطرق، كيمكن لو يقترض بشروط تفضيلية إلى غير ذلك، شرحنا هذا في الوقت ديالوا، إلا أنه كيخصنا الموافقة ديال وزارة المالية بحيث كل قرض كيفما كان النوع ديالوا كيفما كان اللي غادي يسدد المستحقات عن هذا القرض لازم من الضمانة ديال الدولة، حالياً نظراً للإكراهات المالية هذا المشروع متمكناشاي نمروه في القانون المالي اللي هو حالي كاين، احنا هو مازال مطروح، وكنتمناو أنه القانون المقبل إن شاء الله نتمكنوا من التمرير ديال هذا المشروع الحكومي باش يمكن لينا نرفعوا إن شاء الله من الوثيرة ديال بناء الطرق بالعالم القروي هذا بزيادة على بعض الإجراءات الأخرى منها التهييء المسالك بالإمكانيات اللي هي موجودة عندنا احنا كوزارة واللي عند الجماعات المحلية، لا النقابات أولى المجالس الإقليمية، وهذا للسادة المستشارين وللسادة النواب اللي كنتلاقى بهم كنذكر معهم وكانتافقوا على برامج مضبوطة في هذا المجال، وشكراً.

* **السيد الرئيس :**

شكراً للسيد الوزير.

هناك تعقيب للسيد المستشار، فليتفضل.

* **المستشار السيد عقا الغازي :**

شكراً للسيد الرئيس.

حقيقة أريد أن أشكر السيد الوزير على الجواب ديالوا الصريح، ولايستهان بالموظفون السامون واللي السيد الوزير واحد منهم فهذا القطاع والغيرة ديالوا على هذا القطاع، ولكن هذا 1000 كيلومتر لاأشك في كلام السيد الوزير، ولكن أعتبر أن هذا 1000 كيلومتر إلى كانعملوه في كل سنة فغادي نكونوا نقصنا من حوادث السير وبالخصوص في العالم القروي، ولكن مع الأسف الشديد نرى أن بلادنا مرقمة في رأس القائمة ديال بلدان التي توجد فيها حوادث السير بالكثرة، فلاأعتقد أن هذيك الصيانة اللي كتعملها المديرية ديال الطرق فالأقاليم كنوجدوا واحد جوج البراوط ديال الرملة أولى ديال الكياس كيلوحوها ناشفة كادوز عليهم جوج ديال السيارات كيطير داكشي، أوكيبقاو الحفاري هما هما، والطرق تيتكلى من الجانبين فهذا كيتخلق منوا حوادث السير كما قلت، وبالخصوص في العالم القروي اللي كيستعموا جميع السيارات لعدم صيانة الطرق كيستعموا الكاميونات وكيستعموا الشاريوات إلى غير ذلك.

فهذا لايعني السيد الوزير أن المديرية ماكتقومش بالواجب ديالها ولكن لابد أن نقول الصراحة بأن لا صيانة ولا عمل في الطرق ببلادنا، فلابد لتغيير المنظور ديالكم فهذا الإطار لأنه كفى من الهروب من المسؤولية، وشكراً.

* **السيد الرئيس :**

السيد الوزير لكم الكلمة في إطار التعقيب.

* **السيد وزير التجهيز :**

أشكر السيد المستشار اللي تاح لي الفرصة باش نوضح بعض الأمور، لما تتكلموا على الصيانة بصفة عامة السيد المستشار المحترم، هي صيانة عن طريق المقاولات، أما الصيانة عن طريق الوسائل ديال كل مديرية في الإقليم، هذيك كتبقى تتسمى صيانة بسيطة جداً وهي مؤقتة، فحقيقة أنا أتفق معك ، هذا القدر اللي كنديروه ديال الصيانة، ودائماً الصيانة على المقاولات راه ماتتكفي لناش الحاجيات كلها وكل الطريق كاين الطريق اللي كان كيخصنى نديروا لها التقوية ديالها أولى التكسية ديالتها، ومرت عليها كثر من 10 سنوات أوباقا موصلتهاشاي النوبة باش نديروا ليها التكسية، وكانمشيوا فعلاً فالعالم القروي أولى غيروا وكانوجدوا طرق ضيقة جداً وباقا موصلتهاشاي النوبة باش نديروا ليها الصيانة ديالها أو التوسيع ديالها..

فهنا لازم نفرقوا بين الصيانة اللي هي عن طريق المقاولات اللي متنقوموشاي بها نظراً لقلة الإمكانيات على الوجه، ومتنتمكنوشاي نتصداو لجميع الطرقان اللي كان كيخصها صيانة، وبين الصيانة اللي هي كتدار، واللي كتكون مجرد مؤقتة هذيك كتدار غير في انتظار هذا الصيانة الكبرى اللي كتدار، ولكن دائما فالاستراتيجية يعني كنتمشاو حسب الأولويات الطريق كل الطريق حسب حركة المرور حسب النشاط، حسب الموقع ديالوا إلى غير ذلك.

فيما يخص يعني حوادث السير، حوادث السير الآن والإحصائيات اللي هي معطية ورسمية وثابتة ولاشك فيها، أن الطريق تيجي في المرتبة 12 في آخر بـ 0,7% من الأسباب اللي كتأدي إلى حوادث السير، بحيث السبب الرئيسي فحوادث السير هو عدم احترام قانون السير، وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير.

ننتقل الآن إلى السؤال الموالي يتعلق بسد سيدي الشاهد على واد مكس علامة زواغة مولاي يعقوب، للمستشار المحترم السيد محمد الخضوري، فليتفضل.

* المستشار السيد محمد الخضوري :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

في إطار برنامج إعداد السدود أنجز بناء سد سيد الشاهد على واد مكس فدائرة مكس عمالة زواغة مولاي يعقوب بجهة فاس، وذلك بهدف توفير الماء الصالح للشرب لمدينة مكناس، وقدرت تكلفته بحوالي 200 مليار، وكما تعلمون السيد الوزير فقد غمرت مياه السد مئات الهكتارات من الأراضي الفلاحية كانت غنية بأشجار الزيتون والرمان إلى آخره من المنتوجات الفلاحية المتنوعة، كانت مورداً أساسياً لأبناء المنطقة والإقتصاد الفلاحي، ومن النتائج التي ترتب عن هذا السد :

نزوح مئات الأسر عن موطن استقرارها، والذين لم يخرجوا منها إلا بتعويضات مالية، بينما استقرارها بقي متروكاً للصدفة لم يكن هناك تصور عقلاني لترحيل هؤلاء العائلات.

تحويل جزء من الطريق الرئيسية الرابطة بين فاس ووزان بزيادة تقريباً 10 كيلومتر ماشي 6، كلها منعرجات أدت في ظرف سنتين من تدشينها مايقرب من 60 حادثة سير ترتب عنها أكثر من 40 ديال الموتى.

والأمر المثير في الملاحظ إضافة لما سبق هو أن الهدف من إقامة السد وهو توفير الماء الشروب لمدينة مكناس لم يتحقق، إذ أن الماء الذي يتجمع فيه يعرف ارتفاعاً في ملوحته، مما يجعله غير قابل للإستهلاك.

والسؤال المطروح هو : هل لكم السيد الوزير المحترم توضيحات بشأن معالجة مشكل ملوحة الماء السد ليتحقق الهدف الذي أقيم من أجله هذا السد؟ وماهو برنامج وزارتكم بالنسبة لمسألة خطورة الطريق التي أحدثت بعد إقامة السد، والتي كما أشرنا تعتبر مقبرة لمستعمليها؟ وتفضلوا بقبول فائق التقدير والإحترام السيد الوزير.

* السيد الرئيس : :

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير التجهيز :

السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار المحترم،

وإلى سمحتوا السيد المستشار نبدا بتساؤلكم الأخير في الشطر الأخير من سؤالكم ونجاوب عنوا، سد الشاهد فعلاً أنشئ بغرض تزويد مدينة مكناس بالماء الصالح للشرب، بعدما كانت هناك 6 احتمالات باش تزود هذا المدينة بما فيها جر الماء من سد القنصرة بإقليم الخميسات، جر الماء من سفيلة سبو بناحية فاس إلى غير ذلك من الإحتمالات، وكان الإحتمال الأنجع والإقتصادي والأهم هو بناء هذا السد ديال سيدي شاهد، غير بحيث هذا باش نقولك على أساس أنه مكنقوموا بمشروع بهذا الضخامة وبهذا التكلفة المالية اللي ذكرتي إلا وتتكون دراسات أولوية وتقويمات وجدوى من المردودية الإقتصادية ديال كل مشروع، وهذا بحكم أنه هذي مشاريع وكتصرف فيها أموال عمومية، ولازم من صاحب المشروع ومن خطط المشروع باش تتكون في ذاكرتوا دائما هذا الإشكالية.

ثانياً هذا السد ديال سيد الشاهد المياه اللي به هي صالحة للشرب، وأؤكد لكم ذلك وأن المشروع ديال باش يمشي منوا الماء لمكناس موجود والقرض موجود عند المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، والملف جاهز بقى هناك مجرد واحد الإشكالية ديال الثمن باش المكتب الوطني للماء الصالح للشرب غادي يبيع ذاك الثمن للوكالة اللي كتستغل في مكناس مجرد مشكل إداري غادي يتصفى فالمستقبل العاجل إن شاء الله، ويبدى استغلال هذا الماء اللي هو المواصفات ديالو.....

كاين طرق اللي هما عاديين، ولكن الطريق اللي تتحصد تقريبا كل سيمانة جوج ثلاثة الموتى ماشي طريق عادية وخا يكونوا العلامات، إذن خاص الوزارة والتقنيين يمشيوا يشوفوا شني كاين هذا الطريق على حقاش أصبحت أنا عبدوا ربي اللي تندوي معاك رانا طبيب واختصاصي فالجراحة وتنتلقى للجراحة من تما وتتذاكر مع الإخوان ديالنا لا فالمستشفيات طريق أصبحت حقيقة طريق

خطير، وهذا مافيها شي تجاوز يمكن لكم تطالعوا على الإحصاءات ديال الحوادث فديك الطريق فداك الترونسوا ديال 40 كيلومتر على فاس، كاين جوج الڤيراجات اللي صعاب لأنه باش، نقطة أخرى السيد الوزير وأستسمح هنا للرجوع لواحد السؤال كنت طرحتوا هذي واحد الشهرين، كنت أترث الإنتباه في إطار سؤال على الطرق أن هناك انجراف فهذا الطريق هذي، وهنا خاص هذا الأسئلة الشفوية خصها تبلور على الواقع على أرض الواقع، ذاك الإنجراف مازال كاين أومازال تيكحز، أو مازال تيكون خطورة على المارين، والسلام عليكم. شكراً.

* **السيد الرئيس :** :

الكلمة للسيد الوزير.

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي، وضعية الشبكة الطرقية ببعض أقاليم المملكة هو موضوع سؤال تقدم به المستشار السيد محفوظ أمكرود، فليتفضل بطرح سؤال.

* **المستشار السيد محفوظ أمكرود :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

سؤالي يتعلق بوضعية شبكة الطرق في بعض أقاليم المملكة.

السيد الوزير المحترم،

لايخفى على سيادتكم الأهمية القصوى التي تمثلها الطرق في تنمية نسيجنا الإقتصادي وفك العزلة عن المواطنين خاصة في العالم القروي، ورغم هذه الأهمية أصبحت العديد من الطرق في وضعية مزرية وغير لائقة، وكمثال على ذلك الشبكة الطرقية التابعة لإقليم أسفي هاته الشبكة التي أصبحت بسبب إنعدام الصيانة والإهمال، تشكل عائق وخطورة على حياة سكان هذا الإقليم، وتحد من النمو الإقتصادي المحلي نذكر منها على الخصوص : الطريق الثانوية رقم 511 الرابطة بين اليوسفية وشيشاوة عبر الشماعية، والطريق الثلاثية رقم 6513 الرابطة بين اليوسفية وجماعة سحيم.

لذلك أطرح عليكم السيد الوزير السؤال التالي : ماهي التدابير التي تعتزم وزارتكم اتخاذها بترميم وتوسيع الشبكة الطرقية بإقليم أسفي، خاصة الطريق الثانوية رقم 511 والطريق الثلاثية رقم 6513 . وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد الرئيس :** :

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد وزير التجهيز :**

شكراً السيد الرئيس،

السؤال يشابه يعني السؤال ما قبل الأخير، وفيما يخص يعني الصيانة ديال الطرق أولا البناء ديالها مايمكن ليشاي نگول كثر من داكشي اللي گلت حالياً للسيد المستشار المحترم في سؤاله السيد عقا الغازي.

فيما يخص يعني الطرق وأستسمح السيد المستشار، فيما يخص الطرق اللي تكلم عليها السيد المستشار المحترم وهي الطريق الجهوية 201 الرابطة بين الشماعية وشيشاوة الطول ديالها تيبلغ 56 كيلومتر كلها معبدة، والإشكالية اللي مطروحة فيها هي إشكالية التوسيع بحيث هذا الطريق هذه يعني جزئياً الآن تمكنا باش نبرمجوا منها واحد المسافة ديال 37 كيلومتر بالضبط من النقطة الكيلومترية 18 إلى النقطة الكيلومترية 63 و على امتداد السنتين الماليتين المقبلتين إن شاء الله.

الطريق الثانية اللي تكلم عليها السيد المستشار المحترم وهي الطريق الإقليمية 2306 بين أسفي واليوسفية والبالغ طولها 76 كيلومتر منها 36 كيلومتر اللي هي معبدة بين أسفي وجماعة سحيم، و40 كيلومتر الباقية هي في حالة مسلك، المقطع الأول سنعمل على برمجته للتوسيع ابتداءاً من آخر هذا القانون المالي بحيث عندنا واحد يعني واحد الطريقة كنقوموا بالعملية اللي كتكون غادا تجي فالقانون المالي كنعطيوها الإنطلاقة ديالتها تنقوموا بالإجراءات فآخر القانون الماجي، دونك نعتبارو الإنطلاقة ديالتوا غاتكون من هذا القانون المالي إن شاء الله هذا فيما يخص توسيع المقطع الأول.

أما ما تبقى اللي هو فحالة مسلك فهو برماجناه كذلك للتهييئ فقط على مدى السنتين الماليتين المقبلتين، وشكراً.

* **السيد الرئيس :** :

لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار.

* **المستشار السيد محفوظ أمكرود :**

شكراً السيد الوزير،

شكراً السيد الرئيس،

كنشكر السيد الوزير على الرد ديالوا المقنع، وكنطلب من السيد الوزير مرة أخرى إعجل بهذا المشروع هذا باش يخرج لحيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن إن شاء الله، وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد الرئيس :** :

نمر الآن إلى قطاع النقل بسؤال حول النقل الدولي عبر الطرق للمستشار المحترم السيد المهدي الطنجي، فليتفضل بطرح سؤاله.

* **المستشار السيد المهدي الطنجي :**

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

يلعب قطاع النقل الدولي عبر الطرق دوراً هاماً في تفعيل الآليات التجارية والإقتصادية الوطنية، سواء من خلال خلق مناصب الشغل أو من خلال دعم الحركية التجارية الدولية، انطلاقاً من التراب الوطني، مما يدرُّ على خزينة الدولة من العملة الصعبة، والملاحظ أن هذا الصنف من النقل يستغلوه الأجانب بكثرة، حيث يلاقون معاملة تفضيلية مقارنة مع المواطنين المغاربة العاملين في هذا القطاع مما يؤدي إلى تقزيم المقاولة المغربية، وإضعاف قدرتها على المنافسة.

والحالة هاته ماهي الإجراءات اللازمة لمنح امتيازات للمغاربة العاملين في مجال النقل الطرقي الدولي؟ وماهي الإجراءات الحمائية الوطنية لمواجهة الهيمنة الأجنبية على هذا القطاع داخل تراب المملكة؟ وشكراً.

* **السيد الرئيس :** :

الكلمة للسيد وزير النقل.

* **السيد مصطفى المنصوري وزير النقل :**

شكراً السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أشكر السيد الطنجي على سؤاله الوجيه حول إشكالية النقل الدولي عبر الطرق، ويشرفني أن أؤكد للمجلس الموقر أنه فعلاً لم يقع الاهتمام اللازم والكافي بهذا القطاع رغم أهميته البالغة، وانعكاساته الإيجابية على الاقتصاد الوطني، وفي هذا السياق فإن مشاركة المقاولات المغربية في قطاع النقل الدولي لاتتعدى 10% من الرواج العام، علماً أن الأسبقية المطلقة تعطى للأسطول المغربي لإنجاز هذه العمليات انطلاقا من المغرب.

وهذه الوضعية الناتجة **أولاً** عن ضعف حضيرة الشاحنات الوطنية للنقل الدولي، ولأسباب متعددة أخرى ذكر منها السيد المستشار بعضها في سؤاله، من بين هذه الأسباب ماهي ضريبية أو مالية أو تجهيزية إلى غير ذلك.

وفي هذا الإطار تقوم الوزارة بوضع استراتيجية فيما يخص هذا القطاع تتوخى من ورائها تنمية وإنعاش النقل الدولي الطرقي، وخلق الظروف التي من شأنها تأهيل المقاولات الوطنية، وتقوية تدخلاتها في السوق النقلية الدولية، ومن بين هذه الإجراءات :

- إبرام الإتفاقيات الدولية الثنائية، والإنضمام إلى الإتفاقيات المتعددة الأطراف، كالإتفاقية المتعلقة بعقد النقل الدولي الطرقي، وذلك من أجل تمكين المقاولة المغربية من الإستفادة من الحماية والإمتيازات الواردة في هذه الإتفاقيات، والمتمثلة في التقليل من المراقبة الجمركية، وضمان تنفيذ عملية النقل في ظروف ملائمة وسليمة.

ثانياً : إعداد الإطار القانوني المنظم للنقل الدولي الطرقي، والذي من شأنه تسهيل مأمورية الناقلين الدوليين وتشجيعهم على الإستثمار في هذا المجال.

ثالثاً : خلق مقاولات مشتركة في النقل الطرقي الدولي، وخاصة مع الإتحاد الأوربي للتخفيف من عبء الاستثمارات التي تتطلبها إنشاء واستغلال المقاولات النقلية.

رابعاً : السماح لأرباب النقل الدولي المغاربة من تنفيذ النقل الداخلي في حدود 50% من مجموع رقم المعاملات التي تقوم بها الشركات شركات النقل الدولي.

خامساً : تمتين سبل تعاون مع الفعاليات الوطنية المعنية بهذف بناء محطات الاستراحة الطرقية، والأرصفة المخصصة لتفريغ وتجميع الشحن والمخازن الجمركية، ومحطات الوقوف داخل وخارج الموانئ.

ونتيجة للجهود التي تم بذلها في إطار اللجنة المشتركة المغربية الإسبانية، فقد تم السماح للشاحنات المغربية بالشحن عند الرجوع انطلاقاً من فرنسا ووصولاً إلى إسبانيا، وكذلك انطلاقاً من إسبانيا ووصولاً إلى المغرب.

وعلى العموم فإن الوزارة تعمل حالياً مع تعاون بالوزارات الأولى ووزارة المالية، على التخفيف من العبء الجبائي والضريبي، وإقرار الإعفاءات المتعلقة باقتناء المعدات النقلية، ومنح بعض التسهيلات المرتبطة باستغلال المعدات التي تستعملها مقاولات النقل الطرقي الدولي، وهذه الإجراءات سوف تعطي أكلها في القريب العاجل إن شاء الله، وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد الرئيس :** :

شكراً للسيد الوزير.

هل هناك تعقيب، تفضل السيد المستشار.

* **المستشار السيد المهدي الطنجي :**

شكراً السيد الوزير،

كيفما كاتعرفوا من سنة 1985 إلى يومنا هذا انتعشت الصادرات المغربية، والفضل يرجع في ذلك إلى النقل الدولي عبر الطرق، إلا أنه مع كامل الأسف كنلقاو هذا القطاع غير منظم، كيف ذلك مثلاً في طنجة أو في الدار البيضاء أكادير وحتى في الناظور نجد أن وهذا النقل مهيمنين عليه كيف قلت ليكم الأجانب، في هذه المدن نجد فتح وكالات تسمى بوكالات النقل الدولي، وهذه الوكالات تفتح بدون رخص وبطريقة عشوائية، هنا أين يكمل الخطر السيد الوزير أن في الأول كنا نظن أن هذا مثلاً الوكالات تمثل فعلاً شركات النقل، لكن مع كامل الأسف لقينا الوساطة لايمثلون بتاتاً النقل، والمشكل الخطورة في ذلك عندما يقع مشكل الإسباني، وخصوصاً الإسبان بادر بمكتبه ويذهب إلى حال سبيله إلى إسبانيا، وكيبقى لاشركة النقل ولا المصدر المغربي في المشاكل هذه من جهة.

من جهة **ثانية** في السنة الماضية فاق عدد الرحلات مايفوق الـ 50 ألف رحلة هذه الرحلات يهيمن عليها الأجانب في حين، وهنا أنوه ببعض المغاربة الذين استطاعوا أن يستثمروا في هذا القطاع وينافسوا الإسبان والأجانب وخصوصاً الإسبان منافسة شريفة، إلا أنه مع كامل الأسف هذا المشاركة لم تتعدى 8% في حين كان من الممكن أن تصل إلى 50% أي مايعادل 1000 شاحنة، مما سيَدُرُّ على الدولة من العملة الصعبة، وخلق مناصب الشغل أي مايعادل 2000 سائق أو 500 منصب شغل، ومما يدُرُّ على الخزينة الدولة بـ 2 الملايير و700 مليون درهم، شريطة هذا المغاربة يطالبون بإمساكهم وبالإستفادة مما استفادوا منه المنافسين الأجانب ديالهم.

ثالثاً السيد الوزير،

سبق لكم أجبتم في مجلس النواب حول الزيادة اللي وقعات هذا السنة، وأجبت أحد النواب بأنه ليس هناك زيادة إنه مع كامل الأسف هناك زيادة بطرق غير مباشرة كما تعلمون عند المنافسة لشركة الملاحة كان التخفيض استفاد المصدرون بتخفيض وصل إلى 45% وبعد هذا التخفيض بكثرة المنافسة تزادت 20% على 45%، اليوم اتحدوا الشركات ديال الملاحة وحذفوا الـ 20% إذاً هناك زيادة.

أخيراً السيد الوزير بما أنكم على رأس وزارة يهمها الأمر عند ضبط شاحنة محملة بسلعة غير مشروعة، وعندما هنا كانطالبوا باش كل واحد يتحمل المسؤولية ديالوا، عندما يدان سائق وكان هو اللي يتحمل المسؤولية كيف يعقل أن المصدر المغربي يعتقل أو لايعتقل التروزيتور أو لايعتقل المستثمر في النقل، هنا كيف كتعرفوا كاين بعض الحالات أنه بعض المستثمرين كيستثمروا في ..... المنقولة المجرورات وكايكريوها لمون التراكتور، ومني كايكون السائق هو المرتكب للجريمة كنطالبوا باش كل واحد يتحمل مسؤوليتوا، لأنه تحجز ..... أو البضاعة تحجز، أو أكثر من هذا بأنه لانرد حتى تكاتب الإدارة الجمارك لطنجة للإدارة المركزية بالرباط، بحيث كتعرفوا بأن مايمكن ليها تصبر أسبوع، لهذا كانطالبوا باش كل واحد يتحمل مسؤوليتوا واللي ارتكب خطأ هو اللي يتعاقب. وشكراً السيد الوزير.

* **السيد الرئيس :** :

هناك تعقيب السيد الوزير، لكم الكلمة.

* **السيد وزير النقل :**

شكراً السيد الرئيس،

أود أن أعقب على السيد المستشار المحترم حول ملاحظاته لأن أقول له أولاً الحقيقة أن القطاع غير منظم لحد الآن لأنه قطاع لازال جديداً وتقوم الوزارة حالياً بتنظيمه، وكذلك بخلق قاعدة قانونية لأجل هذا النشاط المتميز، وأشار الرأي السيد المستشار بحيث أن النقل الدولي في الحقيقة هو قطاع مهم جداً، ويمكن أن يدر على الدولة وعلى الخزينة بمبالغ جد مهمة، وخاصة بالعملة الصعبة.

فيما يخص الوكالات هناك حقيقة بعض الحالات الغير المعقولة، وستقوم الوزارة بضبط هذه الحالات، ولكن لايمكننا كذلك أن نتدخل

في ما يخص حرية التجارة لأن عندما نتدخل بواسطة المكتب الوطني للنقل، الناقلين يقولون يجب حذف المكتب الوطني للنقل لأنه يتدخل لنا في حرية التجارة، وعندما لايتدخل هذا المكتب كيجيوا النقالة كيگولوا لك علاش متيدخلش المكتب لتنظيم الحرفة، ولكن أظن بأن الوزارة سوف تقوم بالتدخل في هذا المجال لتنظيم هذا الحرفة، وأريد أن أؤكد للسيد المستشار بأن 50% فيما يخص الاتفاقيات اللي عندنا مع الدول الأخرى، 50% مخصصة للنقالين المغاربة، يعني إلى عندهم الإمكانات عندهم 50% يعني مضمونة.

فيما يخص السؤال الأخير اللي طرحتوا حول الشاحنات، مدونة الشغل عالجت هذه النقطة، ومشروع مدونة الشغل سوف إن شاء الله يعرض على البرلمان قريباً، وعالج هذه النقطة بتدخل من وزارة النقل، بحيث أن إذا لم تكن هناك مسؤولية ديال المالك أو الذي يدبر الشركة يعني سوف لايتابع، وسوف يتابع اللي قام بداكشي وغالباً تيكونوا إما الشيفورات وإما الناس اللي تيكونوا معاهم.

إذن مدونة الجماريك عالجت هذه النقطة، وراها غادي تجي للبرلمان وغتشوفوا بأن هذا النقطة مفاتبقاش ساري بها المفعول كما كان من قبل. وشكراً.

* **السيد الرئيس :** :

ننتقل الآن إلى قطاع البحث العلمي بسؤال حول مشاريع البحث العلمي، للمستشار المحترم السيد الحاج الطاهري، لكم الكلمة.

* **المستشار السيد الحاج الطاهري :**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

لايجادل أحد في أهمية البحث العلمي، وتأثيره المباشر على مختلف المستويات والمجالات، وقد أولى التصريح الحكومي الأخير أهمية بالغة لمجال البحث العلمي، مما يعتبر مؤشراً على الرغبة في مواكبة الركب العالمي، والتطور المعرفي الذي عرفته عدة أقطار اتخذت من البحث العلمي وسيلة للوصول إلى أرقى درجات النماء والتقدم،

وقد تم في هذا الإطار فتح باب في إطار الميزانية يتعلق ببعض مشاريع البحث العلمي، وهو ما جعل الأساتذة الباحثين يستبشرون بهذه البادرة الطيبة التي تتجلى من خلالها الأهمية الاعتبار الذي أرادت الوزارة إعطائه للبحث العلمي، وهو أمر نعتبره محموداً.

إلا أن الملاحظة وبشهادة المعنيين هو أن اختيار المشاريع التي .... طغى عليه عنصر المحسوبية والزبونية، وعدم الإلتزام بمعايير مضبوطة لأسباب قد تعود إلى المؤسسات التي تقوم بتقييم المشاريع ألا وهو المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي.

إننا نتمنى أن تتدخل الوزارة بوضع ضوابط ومعايير محددة بالنسبة للمشاريع التي يجب أن تحظى بالدعم، وذلك من أجل تساوي الفرص بين الأساتذة الباحثين وتغليب عنصر الكفاءة والفعالية، وقطع باب المحسوبية والزبونية، وعلاقة بهذا الموضوع نسجل أن الوزارة بصدد وضع مشروع مرسوم على المجلس الحكومي يهدف إلى إشراف المقاولة في مجال البحث العلمي وهي مناسبة تستوضح من خلالها الوزارة حول هذا المشروع وخطوطه العريضة، كما نتساءل عن مآل أن هذه الدراسات التي تم القيام بها مع وزارة المالية لإيجاد حل لتمويل الصندوق الخاص بالبحث العلمي؟

إننا إذ نسجل بأن العنصر البشري في إطار منظومة البحث العلمي قد حضي بالعناية الملكية السامية بتحسين الوضعية المادية للأساتذة الباحثين، وذلك بصرف الشطر الثالث، وإننا نتمنى أن تتم تغطية المجال من مختلف الشوائب العالقة به، وأعني بذلك ضبط معايير الدعم حتى نرقى ببحثنا العلمي إلى المستوى الذي يجعله رديفاً بتقدم بلادنا على جميع الواجهات.

وفي الختام أطرح على سيادتكم الأسئلة التالية :

هل سيعاد النظر في مشاريع البحث العلمي على أسس علمية؟ ألا ترون أن هناك ازدواجية في مهام كل من مديونية البحث العلمي بالوزارة والمركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي؟ ماهي المعايير المحددة لاختيار المشاريع؟ ماهي السبل التي اعتمدتموها لتشجيع البحث العلمي؟ وشكراً للسيد الرئيس.

* **السيد الرئيس :** :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد كاتب الدولة، فليتفضل.

* **السيد عمر الفاسي كاتب الدولة في البحث العلمي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيدي الرئيس،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

جواباً على سؤال السيد المستشار المحترم الحاج الطاهري أود أن أوضح العناصر الآتية :

أولاً برنامج الدعم للبحث العلمي كان بمثابة تشجيع قوي للبحث العلمي ببلادنا، وكان بمثابة أول عملية من هذا النوع خصص لها أكثر من 3 الملايير ديال السنتيم 3,3.

ثانياً المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني لم يقم بعملية تقييم المشاريع المعروضة من طرف فرق البحث، قامت بهذه المهام لجنة أنشئت بقرار من السيد وزير التعليم العالي بتاريخ 16 فبراير 98 الحكومة السابقة، وهي مكونة من اختصاصيين مقتدرين واعتمدت في عملها معايير واضحة من بينها :

- كيفية إعداد وتقديم المشروع.
- مؤهلات فريق البحث.
- انعكاسات المشروع علمياً واقتصادياً وتنموياً.
- وأخيرا مدى صلاحية الوسائل المطلوبة.

أما المركز الوطني لتنسيق البحث العلمي والتقني فهو قد اقتصر دوره في هذه العملية فقط على استقبال المشاريع وتسليمها للجنة الخبراء التي عينت بمقتضى القرار الوزاري اللي تكلمت عليه سابقاً.

بعد تكوين الحكومة الجديدة من طرف صاحب الجلالة، وبعد حوار تم بين الوزارة والسادة الباحثين، ثم الإتفاق على إجراءات إضافية من بينها لتحسين العملية والوصول إلى نتائج أفضل :

أولاً : تنظيم جولة على كل الجامعات لمناقشة المسألة مع المساهمين في طلب العروض حتى تتم المناقشة مع المشاريع اللي قدموها، واللي ماكانت أختيريت.

ثانياً : مراسلة كتابية لجميع المساهمين في طلب العرض الذين لم يتم اختيار مشاريعهم، والقيام بتوضيح مضبوط ومدقق النقط نقط الضعف في هذه المشاريع.

وأخيراً وهذا هو المهم إقرار اعتماد إضافي في إطار ميزانية 99/98 اللي صادقتيوا عليها من أجل الرفع من عدد المشاريع التي ستحرز على الدعم المادي، وهكذا فقد تم في فبراير 97 يعني قبل تكوين هذا الحكومة الموقرة المعينة من طرف صاحب الجلالة، تم في فبراير 97 انتقاء 171 مشروع كلف ما يناهز كما ذكرت بذلك 33 مليون درهم، أضفنا لهم في قطاع ميزانية 99/98، 58 مشروع إضافيا كلف غلافاً مالياً جديداً قدره 5,5 مليون درهم 550 مليون سنتيم، وارتفعت بذلك نسبة عدد المشاريع المدعمة من 26% إلى 34% يعني أكثر من الثلث، أما فيما يتعلق بتسيير هادشي راه مازال ماوصل حتى للناس المعنيين لأن هذه لأول مرة خبرناها على المبدأ بالنسبة للباحثين ولكن العملية راها في طور الإنجاز.

أما فيما يتعلق بتسيير المركز الوطني من طرف مدير منتدب فهذا الأمر لاعلاقة له بالتقييم، مدام أن هذا المركز لم يكلف بهذه المهمة، علماً بأن الوزارة هي بصدد دراسة وإعادة وراه تكلمتيوا على هذا المشاريع هيكلة المركز ليصبح ملائما للتوجهات التي ستعطى للبحث العلمي ببلادنا، من بينها صندوق البحث العملي والتقني في إطار التصريح الحكومي وكانت الإشارة إليه، كذلك القانون ديال رصيد من أجل البحث والتنمية، وعدة مشاريع أخرى من ضمن البرنامج الحكومي واللي هي إن شاء الله ستطرح على أنظار مجلسكم الموقر، وشكراً على حسن استماعكم. والسلام.

* **السيد الرئيس :** :

هناك تعقيب السيد المستشار لكم الكلمة.

* **المستشار السيد الحاج الطاهري :**

شكراً للسيد الوزير على هذه الشروحات وعلى هذه البيانات ونتمانو ليه التوفيق.

* **السيد الرئيس :** :

إذن ننتقل إلى قطاع الشؤون الثقافية بسؤال يتعلق بالثقافة في العالم القروي للمستشارين المحترمين السادة عمارة العمارة أوبوزيد أحمد السالك وأحمد الجوهري، فليتفضل.

* **السيد المستشار :**

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لاينكر أحد الأشواط التي قطعتها وزارة الثقافة في الميدان الثقافي في أهم المدن الكبرى، ولكننا نرى الغياب التام في البوادي

وفي العالم القروي، هذا الغياب الذي ترتبت عليه عدة مشاكل أصبحت عويصة، ويصعب التغلب عليها في هذه الظروف، مع العلم أن العالم القروي هو الذي يحتاج إلي التثقيف وهو المؤهل نظراً لغياب أبسط الوسائل خلافاً لما هو موجود في المدينة.

السيد الوزير،

نطلب من معاليكم كفى من الحيف وكفى من الفوارق، إن العالم القروي والبادية المغربية تتوفر على مآثر تاريخية وثروات ثقافية هامة يقل نظيرها في المدن.

السيد الوزير،

أعطيكم مثال حي هو إقليم شيشاوة إقليم شيشاوة هذا الإقليم الذي أنتمي إليه، الذي كان يتوفر على أكثر من 40 مدرسة علمية، وأكثر 100 المساجد، وتوجد به مدينة أثرية قديمة يرجع تاريخها إلى عقبة بن نافع، وبه معمل للسكر بناه السعديون، وبه رباط شاكر الذي بناه عقبة بن نافع، واللائحة طويلة ولايمكن سردها في 3 دقائق، ولم يبق من هذه المدارس إلى النادر والذي بقي منها فهو يغمد أنفاسه الأخيرة.

السيد الوزير،

فلهذا السيد الوزير فإن سكان إقليم شيشاوة عاقدين العزم فيكم، وفي حكومة التناوب على أن تسترجع تاريخ وحضارة هذا الإقليم لإعطائه الأولوية حتى يرجع له ما كان له سابقاً.

والسؤال السيد الوزير،

ماهو سياسة وزارتكم بالنسبة للعالم القروي؟ هل ستكون المدارس العتيقة من أولويات اهتمامتها والثقافة ككل بالعالم القروي؟ وشكراً.

* **السيد الرئيس :** :

الكلمة للسيد الوزير المحترم فليتفضل.

* **السيد محمد الأشعري وزير الشؤون الثقافية :**

شكراً السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

سبق لي أن أجبت في معرض سؤال آخر حول موضوع خصاص المؤسسات الثقافية في العالم القروي، وأعطيت صورة عن الوضع القاتم مع الأسف الذي يطال ليس فقط العالم القروي، ولكن أيضاً أهم المدن المغربية.

فلمعلوماتكم لايتوفر المغرب إلا على 227 مؤسسة ثقافية في مجموع التراب الوطني حتى اليوم، وتوزيع هذه المؤسسات توزيع غير عادي طبعاً، هناك جهات تتوفر على حد أدنى من هذه المؤسسات سأعطي مثلاً عن ذلك بجهة الرباط زمور حيث يتوفر الإقليم على 28 مؤسسة هي قليلة جداً بالنسبة لحاجياته، ولكن يتوفر على 28 مؤسسة، لكن جهة مثل الغرب مثلاً ليس فيها سوى 3 مؤسسات فقط، وجهة مثل العيون بوجدور 5 مؤسسات فقط، ووادي الذهب 3 مؤسسات فقط، بالطبع العالم القروي هو الأكثر تضرراً من هذا الخصاص، ومن جهة ثانية هو الأكثر غناء، فنحن إذا جردنا كل المآثر التاريخية الموجودة، والمواقع الأثرية الموجودة من مواقع رومانية قديمة، ومن آثار إسلامية، ومن تجمعات معمارية قروية، وقصبات وقصور إلى غير ذلك، فإن كل هذه الآثار الأساسية موجودة في العالم القروي، كانت هناك مجهودات أساسية في هذا المجال، ولكنها ماتزال فقيرة..

والواقع أن سياسة الوزارة في هذا الإتجاه هي أولاً وقبل كل شيء التعاون مع الجماعات المحلية للقيام بهذه الأعباء، أنتم تعرفون الإمكانات المادية التي تتوفر عليها وزارة الشؤون الثقافية، والأمر لايتعلق فقط بهذه الإمكانيات حتى لوتوفرت الوزارة على أكبر مايمكن من الإمكانيات المالية فإنها لن تستطيع وحدها القيام بأعباء هذا القطاع، فهو قطاع كبير ومتسع، ولمعلوماتكم فلدينا أكثر من 15 ألف موقع أثري، لم نستطيع أن نصف منه سوى 300 لحد الآن، فالعملية واسعة وكبيرة جداً، ويلزمها تعاون كبير بين جميع المؤسسات وخصوصاً مع الجماعات المحلية، وفي هذا الإطار نحن وقعنا لحد الآن عدة اتفاقيات شراكة وتعاون مع بعض الجماعات المحلية، ومع بعض الجمعيات أيضا لأن تسيير هذه المؤسسات يجب أن يكون بإشراك الجمعيات الثقافية أيضا المحلية، ونحن بصدد أيضا الإتفاق مع بعض الجماعات المحلية الأخرى على مشاريع أخرى تهم بالأساس ترميم وصيانة المآثر التاريخية، وتحويل هذه المآثر إلى نقطة جدب اقتصادية لأن هذا هو المهم، الترميم من أجل الترميم لايفيد، الترميم من أجل إعادة إدماج هذه المآثر المرممة في الحياة الاقتصادية اليومية للمواطنين هذا من جهة.

من جهة أخرى هناك خدمة ثقافية يومية التي يحتاجها الشباب في عين المكان، وخصوصا في مجال الكتاب ومختلف الفنون الأخرى.

في هذا الوضوع بالطبع هناك خصاص كبير، ونحن الآن بصدد العمل المشترك مع وزارة التربية الوطنية، ووزارة التعليم الثانوي والتقني، لنحول فضاء المدارس أيضا إلى مجالات ثقافية لصالح العالم القروي، وبصدد دراسات الإمكانيات الأخرى مع الجماعات المحلية، للإتفاق على تحويل بعض الأمكنة سواء ذات الطبيعة التاريخية أو الأثرية إلى أماكن ثقافية وإلى مكتبات.

ومن جهة أخرى نحاول الإعتماد في سياسة الوزارة على الوحدات المتنقلة، فأسسنا ما سميناه بقافلة الكتاب، وبالحقيبة الثقافية، وهو عبارة عن وحدات متنقلة ستقوم بجولات مستمرة في العالم القروي على وجه الخصوص، ونتمنى من خلال هذه السياسة، ومن خلال تكثيف برامج التعاون مع الجماعات المحلية من تحقيق الحد الأدنى الضروري الذي يجب أن يتوفر للشباب المغربي خصوصاً في البادية، ذلك أننا نعلم أن أغلب هؤلاء الشباب، وهم قد تجاوزوا سن المراهقة لم يصلوا بعض إلى الإطلاع على الآليات الحديثة لتداول المعرفة والثقافة، لم يروا أبداً جهاز كومبيوتر، ولاجهاز ميلتيميديا، ولاجهاز ڤيديو، وهذا يعتبر قطيعة أساسية مع الوسائل الحديثة، وهو خطير جداً على المستقبل الثقافي لهؤلاء الشباب، شكراً السيد الرئيس.

* **السيد الرئيس :** :

شكراً السيد الوزير.

هناك تعقيب للمستشار المحترم السيد عمارة.

* **المستشار السيد عمارة العمارة :**

نشكر السيد الوزير على جوابه القيم، ولكن لست متفق معه على الجماعات المحلية لأن الجماعات المحلية بالبادية كلها فقيرة، وكل وزارة تطلب منها الإعانة ففاقد الشيء لايعطيه.

فلهذا السيد الوزير نطلب منكم أن توجهوا عنايتكم للعالم القروي لأن المدينة لها عدة إمكانيات، وبها حتى القطاع الخاص يستقبل في هذا الميدان، فلهذا نطلب من وزارة الثقافة أن تخرج إلى البادية، لاتبقى منحصرة في المدينة لأن البادية أحق بوزارة الثقافة، وشكراً.

* **السيد الرئيس :** :

هناك تعقيب للسيد الوزير لكم الكلمة.

* **السيد وزير الشؤون الثقافية :**

شكراً السيد الرئيس،

فالواقع لما كانقولوا التعاون مع الجماعات المحلية، راه ماشي كنطلبوا منهم أنهم يعملوا نفقات زائدة على النفقات اللي كايعملوا، التعاون عندوا عدة أشكال احنا ماشي مجبرين باش سواء لافي البادية ولافي المدن ماشي مجبرين باش نعملوا نفقات كبيرة باش نصوبوا شي محل ثقافي، راه أحيانا غير التعاون التقني مابين مصالح الجماعات ومصالح الوزارة تيمكن يوفر واحد الفضاء ثقافي جديد، يمكن لينا نتافقوا هما يسيروا أو يعاونونا في التسيير واحنا نجهزوا، المهم أننا نجد طريقة باش نوجدوا في أقرب وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة مجالات تصلح لأن تكون مجالات ثقافية، فهذا هو المقصود بالتعاون مع المجالس الجماعية احنا ماشي باغيين نتقلوا الكاهل ديالها بهذا الأمور، ولكن فقط احنا مثلاً عندنا وحدات تقنية اللي ممكن توفر الجماعات المحلية دراسات بلا تخسر عليها الفلوس، وتوفر ليها إمكانيات ودراسات استشارية باش تعمل محلات بأقل تكلفة ممكنة، احنا كانشوفوا بأن هذا الجماعات القروية واخا كاتقول بأنها فقيرة، ولكن كتنفق أموال كثيرة على بعض المشاريع وللأسف تكون مشاريع غير مفيدة وغير منتجة، بينما لو تعاونت مع وزارة الشؤون الثقافية فإنها ستستفيد من الخبرة التي تتوفر عليها أطر هذه الوزارة في إنجاز مشاريع وفي بلورة هذه المشاريع أيضا، وشكراً.

* **السيد الرئيس :** :

شكراً للسيد الوزير.

ننتقل الآن إلى قطاع الصناعة التقليدية بسؤال حول توفير السكن للصناع التقليديين للمستشارين المحترمين السيدان محمد قداري وعبد الإلاه العلمي، فليتفضل أحد الإخوة ببسط سؤاله.

* السيد المستشار :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارون المحترمون،

قبل أن ألقي سؤال أود في البداية أن أشير إلى إشكالية كتطرح للصناعة التقليدية ألا وهي السؤال ديال الصناعة التقليدية كيتطرح فجميع أسميتوا فآخر الحلقة، وهذا ماعرفتش واش هذا القطاع ماعندوش الأهمية.

السيد الرئيس،

لايخفى على سيادتكم الدور الحضاري الذي تلعبه الصناعة التقليدية، والوظيفة الإقتصادية والإجتماعية كذلك التي تقوم بها، هذا القطاع الحيوي الذي يمكن تنميته وتطويره إلا من خلال العناية بالصناع التقليديين، وتوفير الظروف المناسبة لهم، والشروط الملائمة لحياتهم على مختلف المستويات، بما في ذلك توفير السكن اللائق بهم، واستفادتهم من جميع المشاريع السكنية التي تنجزها الدولة بما في ذلك مشروع 200 ألف سكن الذي نادى به صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، في الوقت الذي تعرف فيه البلاد أزمة سكنية خانقة تكتري بمالها الشريحة الإجتماعية الضعيفة والمتوسطة في أوساط الصناع التقليديين الذين يستحقون كل التشجيع والتكريم.

إن هذه الشريحة تستحق الاهتمام والعناية اللائقة بهم، حتى يجدوا المكانة التي يطمحون إليها داخل المجتمع، هذا ما يدعوا إلى التساؤل السيد الوزير :

هل فكرت الوزارة في توفير السكن للصناع التقليديين على غرار مافعلته وزارة الداخلية قبل وزارة أخرى حيث أن عن موظفيها كانت تجهز لهم تجزئات سكنية وبأثمان مناسبة؟ ماهي الإجراءات التي اتخذتها في هذا الشأن؟ مدى استفادة الصناع التقليديين من مشروع 200 ألف سكن؟ وشكراً السيد الوزير.

* السيد الرئيس : :

الكلمة للسيد كاتب الدولة فليتفضل.

* السيد حسن الماعوني كاتب الدولة في الصناعة التقليدية :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

تتشكر السيدان المستشارين على السؤال ومتفق معهم تماماً على هذا العناية اللي خصها تتعطى لهذا القطاع وللصناع التقليديين، وبغيت نذكر بأن في 75 تخلقات واحد الجمعية ديال الشؤون الإجتماعية للصناع التقليديين، ومن بعد تفرعت هذه الجمعية هذه ولاو عندها فروع في جميع أقاليم المملكة وتقرير أن يكون عندهم استقلال مالي ذاتي، ويكون عندهم حساب بنكي، ومن بعد غير الصناعة التقليدية تبنات هذه الجمعيات الجهوية، وبدات تتعمل بها، واحنا في كتابة الدولة في الصناعة التقليدية تنعتبروا أن هذا الجمعيات إمكن يلعبوا واحد الدور مهم في هذا المشكل هذا ديال السكن بالنسبة للصناع التقليديين، ويمكن ليهم إلعبوا واحد الدور ديال تقوية التعاون والتكافل في صفوف الصناع التقليديين.

وكذلك في برنامج ديال امتلاك سكن اللي جا في الخطاب السامي ديال صاحب الجلالة في عيد العرش ديال 94 أو فيما يسمى بالأحياء السكن للصناع التقليديين، كانت مثلاً في ولاية الدار البيضاء في إطار الأنشطة الإجتماعية للغرفة الصناعة التقليدية، استافدوا واحد العدد ديال الصناع التقليديين من المشروع اللي تيتسمى مشروع التشارك، وكذلك في سلا كانت واحد الاستفادة ديال بعض الصناع التقليديين كذلك بواحد التدخل ديال المندوبية الجهوية والغرف ديال الرباط وسلا غرف الصناعة التقليدية، واستافدوا بعض الصناع التقليديين في إطار المشروع ديال سلا الجديدة.

كتابة الدولة في الصناعة التقليدية الآن كتعاون وكتساهم في إطار هذا الجمعيات هاذوا عبر الغرف دائماً، باش يتكونوا الملفات التقنية لهذا الأحياء والسكن ديال الصناع التقليديين.

وفي الأخير احنا في كتابة الدولة دائماً مستعدين باش نسهلوا وننسقوا مابين المنعشين العقاريين والغرف وهذا الجمعيات هانوا وشكراً.

* السيد الرئيس : :

هناك تعقيب للسيد المستشار لكم الكلمة.

* السيد المستشار :

شكراً السيد الرئيس،

شكراً السيد الوزير،

على هذا الرد المقنع فالحقيقة، ولكن لما أشرتم إلى دور الغرف في تنمية التعاون في إطار التعاون والتشارك، أسوق مثال ألا وهو غرفة الصناعة التقليدية اللي عندنا في الجهة ديال مكناس في آخر 97 كانت ادارت واحد الاستمارة للوزارة حول السكن الاقتصادي، اللي عندنا التجزئات في حي سيدي بوزكري، ولكن الآن الصناع التقليديين كايتساءلوا كايگولوا واش هذه الاستمارة واش عندها شي مفعول ديالها ولا ماعندهاش لأن جات فوقت الإنتخابات والناس خداوا الاستمارة وعمروهم وحطوهم، ولكن اسميتوا المتابعة ماكايناش، لهذا الغاية كنگولوا بأن الغرف الصناعة الغرف خصهم يقوموا بالدور ديالهم لما يكون شي حاجة بحال هذا القبيل هذا يتجمعوا الناس كلهم ويعلموهم ويگولوا لهم ها الحقيقة وها الحقيقة وها الحقيقة، باش مانبداوش نكدبوا على الناس، ونگولوا ليهم صايبوا الاستمارة وحتى شي حاجة ماكاينة. وشكراً السيد الوزير.

* **السيد الرئيس :** :

التعقيب للسيد كاتب الدولة لكم الكلمة.

* **السيد كاتب الدولة :**

ليس تعقيب، وإنما واحد التوضيح هو أن الاستمارة إلى كانت استمارة راها مشات من الغرفة ديال الصناعة التقليدية ديال مكناس والجهة، وشكراً.

* **السيد الرئيس :** :

إذن نكون بهذا قد أنهينا حصة اليوم، ونعلن عن رفع الجلسة.